ملخص البحث

ارتبطت العلة بالدرس النحوي منذ بداية التقعيد، حتى أصبح الواقع النحوي لا يسيغ إلا أن يعلل كل حكم نحوي متى أتيح له ذلك، وإن خفي السبب وغامت العلة، إلا أن خفاء السبب لم يُعف النحاة من البحث عن تعليل مقنع، ترشح له القاعدة ويرضاه الذوق، ومن ثم كان للتعليل حضور جيد في كتب النحاة، وكانت التعليلات سبيلهم في تفسير بعض الظواهر النحوية المسموعة التي خفي سببها.

ولما لاحظ النحاة وجود تغييرات مع تغييرات أخرى قد أنست بها، لوجود مناسبة أو تقارب بينها ـــــــ وجدناهم يتعللون بالإيناس بالعلل الظاهرة، بما يبرهن على اتساع النحاة وولعهم بالعلل التي تساعد في فيول هذه التغييرات، أو إثبات الأحكام التي تصاحبها، فشاع في تعليلاتهم أن (الحذفُ يُؤْنِسُ بالحذف)، و(التغيير يُؤْنس بالتغيير)، و(المجاز يؤنس بالمجاز)، و(الشذوذ يجرئ على الشذوذ)،و(الحذف يجرئ على الحذف).

ويرجع اللجوء إلى دراسة هذه العلة فيما يرجع إليه إلى تواتر العمل بها في كتب النحو، دون أن يلتفت أحد من الباحثين إلى جمع أشتاتها المتناثرة في كتبهم، ومن ثم ظلت في حاجة إلى من يحدد ماهيتها، ويجمع شتاتها، ويحصي صورها وألفاظها، على كثرة حديث النحاة في العلل وأنواعها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يخرج في تمهيد وأربعة مباحث ، أما التمهيد فعالجت فيه علاقة التأنيس بالعلة النحوية ،والمبحث الأول عن (الإيناس بالخروج عن القياس) والمبحث الثاني عن (الإيناس بكثرة الاستعمال) والمبحث الثالث عن (الإيناس بطلب التخفيف) والمبحث الرابع عن (الإيناس بإثبات الأصالة أو الفرعية)

Research Summary

The reason for this has not been exempted from the reason for the search for convincing explanations. Al-Qa'ida has been nominated by al-Qa'ida, And then the explanation was a good presence in the books of the grammarians, and the explanations were their way in the interpretation of some of the grammatical phenomena heard hidden.

When the sculptor noticed changes with other changes that had been made to them, due to the existence of an occasion or a convergence between them, we found that they were referring to Enas with apparent reasons. This proves the breadth of the

grammarians and their fondness for the errors that help to make these changes or to prove the provisions that accompany them. (Eg, forgetting to change), and (the metaphor is a metaphor), (anomaly dares to anomalies), and (deletion dares to omit.(

The reason for resorting to the study of this reason due to the frequency of work in the books of grammar, without attention to one of the researchers to collect the scattered in their books, and then remained in need of those who determine what, and collect the stray, and take pictures and words, a lot of talk Prophets in the ills and types.

The first part of the study was entitled "Enas out of measurement", the second topic on "Enas in great use", the third topic on "Enas in the request for mitigation", and the fourth topic on "Enas" By establishing originality or subrogation(

مُقَدِّمَة

ارتبطت العلة بالدرس النحوي منذ بداية التقعيد، حتى أصبح الواقع النحوي لا يسيغ إلا أن يعلل كل حكم نحوي متى أتيح له ذلك، وإن خفي السبب وغامت العلة، إلا أن خفاء السبب لم يُعف النحاة من البحث عن تعليل مقنع، ترشح له القاعدة ويرضاه الذوق، ومن ثم كان للتعليل حضور جيد في كتب النحاة، وكانت التعليلات سبيلهم في تفسير بعض الظواهر النحوية المسموعة التي خفي سببها.

ولما لاحظ النحاة وجود تغييرات [1] مع تغييرات أخرى قد أنست بها، لوجود مناسبة أو تقارب بينها ـــــــ وجدناهم يتعللون بالإيناس بالعلل الظاهرة، بما يبرهن على اتساع النحاة وولعهم بالعلل التي تساعد في فيول هذه التغييرات، أو إثبات الأحكام التي تصاحبها، فشاع في تعليلاتهم أن (الحذفُ يُؤْنِسُ بالحذف)، و(التغيير يُؤْنس بالتغيير)، و(المجاز يؤنس بالمجاز)، و(الشذوذ يجرئ على الشذوذ)،و(الحذف يجرئ على الحذف).

ويرجع اللجوء إلى دراسة هذه العلة فيما يرجع إليه إلى تواتر العمل بها في كتب النحو، دون أن يلتفت أحد من الباحثين إلى جمع أشتاتها المتناثرة في كتبهم، ومن ثم ظلت في حاجة إلى من يحدد ماهيتها، ويجمع شتاتها،

---

(١) التغيير تصيير الشيء على خلاف ما كان بانقلابه عما كان رسالتان في اللغة ــ أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني ــ تحقيق: إبراهيم السامرائي ــ دار الفكر للنشر والتوزيع ــ عمان، ١٩٨٤صـ ٦٧.

ويحصي صورها وألفاظها، على كثرة حديث النحاة في العلل وأنواعها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يخرج في تمهيد وأربعة مباحث وخاتمة، أما التمهيد فقد اشتمل على دراسة معجمية للعلة والإيناس، ثم علاقة الإيناس بالعلة النحوية، مع محاولة تعريفه من وجهة نظر الباحث، وبيان أهم المرادفات التي استعملها النحاة في معناه.

وتحدثت في المبحث الأول عن (الإيناس بالخروج عن القياس) كما في : بناء أي الموصولة ــ بناء حيث ــ (اصمت) علما ــ أجنّك لا تفعل كذا، رفع الحال خبرا عن أفعل ـــ الزيادة في(تفعيل) ــ كسر حرف المضارعة في غير فعِل ــ النسب إلى فعْلة مما لامه ياء ــ إمالة (عرقا وضيقا) ــ

وتحدثت في المبحث الثاني عن (الإيناس بكثرة الاستعمال) كما في:

(إصمت) علما ـــ إتباع حركة المنادى المبني لحركة (ابن) ــ قطع همزة اسم(الله) في النداء ــ ترخيم نحو(ثبة) في النداء ــ حكاية العلم ـــ إمالة الحجاج والعجاج.

وتحدثت في المبحث الثالث عن (الإيناس بطلب التخفيف) كما في: جمع جيّئ ــ حذف ياء فعيلة وفُعيلة في النسب ــ تحريك العين في نحو(قائم) ــ المحذوف من سَيْد ونحوه ــ الحذف في(نبغ)ــ

وتحدثت في المبحث الرابع عن (الإيناس بإثبات الأصالة أو الفرعية)، كما في: حمل النصب على الجر في جمع المؤنث ــ القلب المكاني في (اطمأن)ــ همزة الممدود الأصلية في التثنية ــ الزيادة في (أوخي) .

وأما الخاتمة فقد ضمنتها خلاصة لأهم النتائج التي توصل إليها البحث، ثم ذيلت البحث بفهرس يضم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها، وفهرس عام لموضوعات البحث.

والله أسأل أن يجعل جهدي خالصا لوجهه الكريم، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

تمهيد

الإيناس والتعليل النحوي

تبدو العلاقة بين الإيناس والتعليل علاقة قوية، إذ هي علاقة الأصل بالفرع، فالإيناس نوع من العلل التي اعتل بها النحاة في محاولة لتوجيه بعض التغييرات التي خفي سببها، فالعلة في اللغة : ما يتغير حكم غيره به، و تَغْيِير الْمَعْلُول عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ، وفي اصطلاح النحويين : هي الوصف الذي يكون مظانه وجه الحكمة في اتخاذ الحكم.[١]

وقد عرفت فكرة التعليل منذ الطور الأول لنشأة النحو، وقيل إن أول من اتجه لها ابن أبي إسحاق الحضرمي(١١٧هـ) [٢]، ولكن ابن جني قد أرجع فكرة التعليل إلى أبي عمرو ابن العلاء حيث قال : " حكى الأصمعي عن أبي عمرو قال: سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول جاءته كتابي! قال: نعم أليس بصحيفة. أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدربوا وقاسوا وتصرفوا أن يسمعوا أعرابيًّا جافيًا غفلا يعلل هذا الموضع بهذه العلة ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره فلا يهتاجهم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته فيقولوا: فعلوا كذا لكذا وصنعوا كذا لكذا وقد شرع لهم العربي ذلك ووقفهم على سمته وأمه. [٣]

وقد ذكر بعض العلماء " أن الخليل بن أحمد ــ رحمه الله ــ قد سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علة له، ومثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمه بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا، لعله سنحت له وخطرت بباله محتملة أن تكون علة لتلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنحت لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعول فليأت بها. [٤]

وانطلاقا من هذه المقولة الرائعة لإمام العربية، تفتقت أذهان النحاة في البحث عن العلل

---

(١) ينظر : الفروق اللغوية صـ ٧٣، رسالة الحدود ص ٦٧.

(٢) طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب ٥٠) ــ محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت ٣٧٩هـ) ــ تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ــ الثانية ــ دار المعارف صـ ٣١.

(٣) الخصائص ١/ ٢٥٠.

(٤) الاقتراح في أصول النحو ط البيروتي صـ ١١٢.

الموجبة منها والمجوز ة، على النحو الذي يبدو في قول ابن جني في باب (باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة، وبين العلة المجوزة): اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ؛ والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك. فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها ؛ وعلى هذا مقاد كلام العرب، وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب " [١]

ويبدو أن المعنى اللغوي لمادة (أ ن س) كان يرشح للمعنى الاصطلاحي للإيناس، فأَنِسْتُ بِهِ آنَسُ وأَنُسْتُ آنُسُ أَيضاً بِمَعْنًى وَاحِدٍ، والإِيناسُ: خِلَافُ الإِيحاش، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: آنَسُ مِنْ حُمَّى؛ يُرِيدُونَ أَنها لَا تَكَادُ تُفَارِقُ الْعَلِيلَ فكأَنها آنِسَةٌ بِهِ، وَقَدْ آنَسَنِي وأَنَّسَنِي، وَفِي بَعْضِ الْكَلَامِ: إِذا جاءَ اللَّيْلُ استأْنَس كلُّ وَحْشِيٍّ وَاسْتَوْحَشَ كلُّ إِنْسِيٍّ؛ وكَانَتِ الْعَرَبُ القدماءُ تُسَمِّي يَوْمَ الْخَمِيسِ مُؤْنِساً [٢]، والتأنيس ـــ على وزن التفعيل ـــ وهو استمالة كلّ واحد من المدعوين بما يميل إليه هواه وطبعه. [٣]

وأما في الاصطلاح فأرى أن التعليل بالإيناس هو توجيه عقلي لتفسير بعض التغييرات[٤] التي تعتري بعض الكلمات بالحذف أو الزيادة أو غيرهما ؛ تسويغا لاستعمالها وقبولها في العرف النحوى، فهي علة استحسان لا وجوب وقطع .

وتجدر الإشارة إلى أن الألفاظ التي استعملها النحاة في الدلالة على هذه العلة ـــ لم تكن على درجة واحدة من القوة بحيث ينوب

---

[١] الخصائص ١/ ١٦٥.

[٢] لسان العرب ٦/ ١٤، والصحاح ٣/ ٩٠٤، ٩٠٥، وأَنَّسَ – [أ ن س]. (ف: ربا. متعد) . أَنَسْتُ، أُؤَنِّسُ، أَنِّسْ، مصدر تَأْنِيسٌ.."أَنَسَ جارَهُ" : لاَطَفَهُ وأَزالَ وَحْشَتَهُ. أَنَّسَ الحَيَوانَ" : علمَلَهُ مَعامَلَةَ الإِنْسانِ.."أَنَّسَهُ": أَبْصَرَهُ. معجم الغني ـــ عبد الغني أبو العزم صـــ ٢١٤٦.

[٣] موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ـــ محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ) . تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم .تحقيق: د. علي دحروج . نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي . الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني . الناشر: مكتبة لبنان ناشرون –بيروت .الطبعة:الأولى – ١٩٩٦م. ١/ ٣٧٦.

[٤] قد يبنى التغيير على تغيير آخر في فروع اللغة الأخرى ففي عروضنا العربي، لا يدخل الحذف بحر الوافر لانعدام السبب، ولكن لما سكن خامسه بدخول (العصب) فصار (مفاعْلتن//٥/٥/) ـــ أنس به حذف السبب الخفيف فصار (مفاعلْ أو فعولن //٥/)، فالحذف أنس بتسكين الخامس، وهو ما يعرف في علم العروض بـ (القطف) في قول الشاعر :

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذلَ والعتابَنْ

وقولي: إنْ أَصَبْتُ لقد أَصَابَنْ

والبيت من الوافر وهو لجرير في ديوانه بشرح محمد اسماعيل عبد الله الصاوي ـــ مطبعة الصاوي صـــ ٦٤، وهو له في الكتاب ٢٠٥/٤، ومحل الاستشهاد به عند النحاة (العتابن، أصابن) حيث لحق تنوين الترنم هاتين الكلمتين، وهو غير مختص بالاسم .

بعضها محل بعض، ومن ثم كان في استعمال لفظ (أنس) طواعية رشح لها جواز بناء التغيير على التغيير عقلا، على ما يبدو في قول ابن جني في باب إبدال الياء من الباء في (لبيك) [١] : " إن أبا علي فيما بعد انتزع لنا شيئًا يؤنّس به قول يونس، ولم يقطع به، وإنما ذكره تعللا، وهو أنه قال: ليونس أن يحتج فيقول: قوله "فَلَبَّيْ يَدَيْ"[٢] إنما جاء على قول من قال في الوصف: هذه أفعَيْ عظيمة، وهذه عَصَيْ طويلة، أي: أفعى، وعصا" [٣] بقلب الألف المتطرفة ياء في الوقف .

وقول ابن عصفور ردا على ما احتج به الخليل ويونس [٤] في الزائد من نحو سلّم:

وهذا القدر الذي احتجَّ به الخليل ويونس لا حُجَّةَ لهما فيه؛ لأنه ليس فيه أكثرُ من التأنيس بالإتيان بالنظير، وليس فيه دليل قاطع. [٥]

وقول الشاطبي مستعملا لفظ (التأنيس) مجيبا على زعم الفارسي أن العين في (ظلت) قد أبدلت قبل حذفها حرف علة كـ قيراط ودينار: هذا على خلاف الظاهر، ودعوى لا دلالة عليها إلا مجرد التأنيس بمجيء تظنيت وأملاه بمعنى تظننت وأملّه، وهذا لا ينهض أن يكون مقاوما لما ظهر؛ إذ القاعدة الحمل على الظاهر والوقوف معه حتى يدل دليل على خلافه، وإن أمكن فلا ينبغي أن يصار إليه بمجرد الإمكان من غير دليل. [٦]

وأما لفظا (جرأ) أو (جسر) فيدلان على قوة وخروج عن القياس، يتناسبان مع صعوبة بناء التغيير على غيره في الكلمة وتعسف التغيير فيها، قال ابن فارس : "الْجِيمُ وَالسِّينُ وَالرَّاءُ يَدُلُّ عَلَى قُوَّةٍ وَجُرْأَةٍ، فَالْجَسْرَةُ: النَّاقَةُ الْقَوِيَّةُ، وَيُقَالُ هِيَ الْجَرِيئَةُ عَلَى السَّيْرِ، وَصُلْبٌ جَسْرٌ أَيْ قَوِيٌّ. [٧]، وجسر يجسُر جسورا وجسارة : مضى ونفذ، ورجل جسر وجَسورٌ : ماض شُجاعٌ...وإن فلاناً ليُجسِّرُ فلاناً أي يُشجِّعُه. [٨]

---

(١) قال سيبويه في باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصبا،"وزعم يونس أنّ لَبَّيْك اسمٌ واحدٌ ولكنَّه جاء على " هذا " اللفظ فى الإضافة، كقولك: عَلَيْكَ. وزعم الخليل أنَّها تثنيةٌ بمنزلة حَوَالَيْكَ، لأنَّا سمعناهم يقولون: حَنَانٌ، وبعضُ العرب يقول: " لَبِّ " فيُجريه مُجرى لَمْسٍ وغلق، ولكنّ موضعَه نصبٌ، وحَوَالَيْكَ بمنزلة حَنَانَيْكَ. الكتاب لسيبويه ١/ ٣٥١، وينظر توضيح المقاصد ٢/٨٠١.

(٢) عجز بيت من المتقارب وصدره: (دعوتُ لمّا نابني مِسْورا)، وقد أنشده سيبويه ردا على يونس بأنه لو كان كما زعم لوجب أن يقول (فلبا يدي مسور) بألف . الكتاب ١/ ٣٥٢، وقد نسب لأعرابي من بني أسد في التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦٩٧.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢/ ٣٧٦.

(٤) قال سيبويه في باب (علم مواضع الزوائد) : "سألت الخليل فقلت: سلمٌ أيتهما الزائدة؟ فقال: الأولى هي الزائدة، لأن الواو والياء والألف يقعن ثواني في فوعل وفاعل وفيعل...وأما غيره فجعل الزوائد هي الأواخر، وجعل الثالثة في سلم وأخواتها هي الزائدة، لأن الواو تقع ثالثة في جدولٍ والياء في عثيرٍ. الكتاب لسيبويه ٤/ ٣٢٩ .

(٥) الممتع الكبير في التصريف صـ ٢٠٢

(٦) المقاصد الشافية ٩/ ٤٢٠.

(٧) مقاييس اللغة ١/ ٤٥٧.

(٨) معجم العين باب الجيم والسين والراء معهما ٦/ ٥٠ وينظر : تهذيب اللغة(ج س ر) ١٠/ ٣٠٣، والمحكم والمحيط الأعظم (الجيم والسين والراء) ٧/ ٢٦٣ كتاب الأفعال ١/١٦٦.

والجُرأَةُ مِثْلُ الجُرْعةِ: الشجاعةُ، وَرَجُلٌ جَرِيءٌ: مُقْدِمٌ مِنْ قومٍ أَجْرِئاء، واستَجْرَأَ وتَجَرَّأَ وجَرَّأَه عَلَيْهِ حَتَّى اجترَأَ عَلَيْهِ جُرْأَةً، وَهُوَ جَرِيءُ المَقْدَمِ: أَيْ جَرِيءٌ عِنْدَ الإِقدامِ. [١]، والجَرِيءُ والمُجْتَرِيءُ: الأَسَدُ. [٢]

والملاحظ عند اللغويين استعمال اللفظين (جسر، وجرأ) بمعنى،قال الزمخشري :" وتجاسرت على كذا: تجرأت عليه، وإنك لقليل التجاسر علينا. وناقة جسرة: قوية جريئة على السفر. [٣] وَفِي حَدِيثِ الشَّعبِي"أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لِسَيْفِهِ: اجْسُرْ جَسَّار" جَسَّار: فَعَّال مِنَ الجَسَارَة وَهِيَ الجرَاءة والإِقْدَام عَلَى الشَّيْءِ. [٤]

وقد ورد في الكتاب ما يثبت هذا المعنى ويؤكده فقد قال سيبويه في باب المقصور والممدود : " وقالوا: رضى يرضى وهو راضٍ وهو الرِّضا، ونظيره سخط يسخط سخطاً وهو ساخطٌ، وكسروا الراء كما قالوا: الشَّبه فلم يجيئوا به على نظائره، وذا لا يجسر عليه إلاَّ بسماعٍ.[٥]

ومثله قوله في باب ما يكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة حيث يقول :" وقالوا: أبى فأنت تئبى، وهو يئبى. وذلك أنه من الحروف التي يستعمل يفعل فيها مفتوحاً وأخواتها، وليس القياس أن تفتح، وإنما هو حرفٌ شاذ، فلما جاء مجيء ما فعل منه مكسورٌ فعلوا به ما فعلوا بذلك، وكسروا في الياء فقالو يئبى، وخالفوا به في هذا باب فعل كما خالفوا به بابه حين فتحوا، وشبهوه بييجل حين أدخلت في باب فعل وكان إلى جنب الياء حرف الاعتلال. وهم ما يغيرون الأكثر في كلامهم ويجسرون عليه، إذ صار عندهم مخالفاً. [٦]

وكذلك قوله عند حديثه عما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملتها فيما مضى، حيث قال : " وقد أمال قومٌ في هذا ما ينبغي أن يمال في القياس، وهو قليل، كما قالوا: طلبنا وعنبا. وذلك قول بعضهم: رأيت عرقا وضيقا. فلما قالوا طلبنا وعنتا، وعنبا، فشبهوها بألف حبلى، جرأهم ذلك على هذا حيث كانت فيها علةٌ تميل القاف، وهي الكسرة التي في أوله، وكان هذا أجدر أن يكون عندهم. [٧].

وكذلك قول ابن جني في اجتلاب همزة الوصل للأسماء العشرة : " فلما كان بين الاسم والفعل هذا التقارب، ولحق الاسم ذلك الاعتلال، اجترءوا على أسماء محصورة فأسكنوا أوائلها وألحقوها همزة الوصل، ولم يستنكر ذلك فيها" [٨]

---

(١) لسان العرب (فصل الجيم) ٤٤/١ وينظر : الصحاح ١/ ٤٠ كتاب الأفعال ١٨٥/١.

(٢) العباب الزاخر واللباب الفاخر ــ رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني الحنفي (ت ٦٥٠هـ) . تحقيق د. فير محمد حسن . المجمع العلمي العراقي . الأولى ١٩٧٨م ص ٣٣.

(٣) أساس البلاغة ١/ ١٣٨.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (جسر) ١/ ٢٧٢.

(٥) الكتاب لسيبويه ٣/ ٥٣٨.

(٦) المرجع السابق ٤/ ١١٠، ١١١.

(٧) المرجع السابق ١٢٨/٤، ١٣٤.

(٨) المنصف لابن جني صـ ٥٧.

وقد عبر سيبويه عن هذه العلة بلفظ (شجع) : " واعلم أن ياءي الإضافة إذا لحقتا الأسماء فإنَّهم مما يغيرونه عن حاله قبل أن تلحق ياءي الإضافة. وإنَّما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه، فشجعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن.[١]

وكذلك قول ابن جني في باب الأسماء والأفعال : " فإن قلت: ولِمَ سكنوا أوائل الأفعال حتى احتاجوا إلى همزة الوصل؟ قيل: إنما كان ذلك؛ لأن الأفعال موضوعة للتوهين والإعلال لتصرفها، وأنها لا تتقارّ على حال واحد؛ فلذلك كثر فيها الاعتلال،...فلما كانت الأفعال غير لازمة لموضع واحد ولا متقارة على سنن، تسلط عليها الإعلال والتوهين فشجعهم ذلك على أن سكنوا أوائلها حتى احتاجوا إلى همزة الوصل، وهذا من أغلظ ما جرى على الأفعال. [٢]

وقد يستعمل سيبويه هذه العلة دون تصريح بلفظها، كما يفهم من قوله في (باب ما حذف الياء والواو فيه القياس) : وذلك قولك في ربيعة: ربعيٌّ، وفي حنيفة: حنفيٌّ، وفي جذيمة: جذميٌّ، وفي جهينة: جهنيٌّ، وفي قتيبة: قتبيٌّ، وفي شنوءة: شنئي وتقديرها: شنؤعة وشنعيٌّ؛ وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذف لازم لزمه حذف هذه الحروف؛ إذ كان من كلامهم أن يحذف لأمرٍ واحد، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم، إذ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغييرٍ واحد.[٣]

وكذلك قوله في باب مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة: " وأما فعلت فالمصدر منه على التفعيل، جعلوا التاء التي في أوله بدلاً من العين الزائدة في فعلت، وجعلت الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيروا أوله كما غيروا آخره، وذلك قولك: كسرته تكسيراً، وعذبته تعذيباً. [٤] .

وقد تابعه بعض المتأخرين في التعبير عن هذه العلة بلفظ(جرأ)، كالإمام الرضي عند حديثه عن المضارع وأبوابه، حيث قال : "وإن كان الماضي غيرَ الثلاثيّ المجرد كسِرَ ما قبل الآخر، في غير ما أوله التاء، لأنه يتغير أوله فيه، سواء كان رباعيًّا، أو ثلاثيًّا مزيداً فيه، أو رباعيًّا كذلك، نحو دحرج يدحرج، وانكسر ينكسر، واحرنجم يحر نجم، وإنما كسر ما قبل الآخر في غير ما في أوله التاء لأنه يتغيَّر أوله في المضارع عما كان عليه في الماضي: إما بسقوط همزة الوصل فيما كانت فيه، وإما بضم الأول، وذلك في الرباعي نحو يُدَحْرِجُ (ويُدخل) ويُقاتل ويُقَطّع، والتغيير مُجَرّئ على التغيير، وأما ما فيه تاء فلم يتغير أوله إلا بزيادة علامة المضارعة التي لا بدَّ منها"[٥]

---

(١) الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٣٥.

(٢) المنصف لابن جني صـ٥٥، ٥٦ .

(٣) الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٣٩ وينظر : شرح الكتاب للسيرافي ٤/٩٧، ٩٨ .

(٤) الكتاب لسيبويه ٤/٧٨، ٧٩

(٥) شرح الرضي على الشافية ١/ ١٤٠، أما ابن مالك فقد علل بغير ما اعتل به الرضي حيث قال : "فإنْ كان أول

ومثله قوله في باب الحذف مقارنا بين الإدغام في الآلاق والإدغام في الإلاه : "لكن غلبة الحذف كما في الإلاه شاذة، وكذا إدغام اللام في اللام، لأنهما متحركان في أول الكلمة، وخاصة مع عروض التقائهما، لكن جرأهم على ذلك كون اللام كجزء ما دخلته، وكونها في حكم السكون، إذ الحركة التي عليها للهمزة وأيضاً كثرة استعمال هذه اللفظة جوزت فيها من التخفيف في الأغلب ما لم يكن في غيرها"[١]

فهذه بعض النصوص التي تثبت لجوء النحاة لهذه العلة، والتعبير عنها بألفاظ مختلفة، تسويغا لبعض التغييرات، وهو ما تستطيع المباحث الآتية أن تبرهن عليه .

المبحث الأول

الإيناس بالخروج عن القياس

قد يأتي التعليل بالإيناس نتيجة الخروج عن القاعدة الكلية، مما يحوج النحوي إلي تعليل يبرر هذا الخروج ؛ إذ إن مخالفة الأصل [٢] تعني: مغايرة بعض الجزئيات أو خروجها من الحكم أو القاعدة الكلية، وعليه فقد نجد بعض الأعلام يلحقها تغيير للخروج عن الأصل، وذلك كتحريك العين من أرضون بالفتح، وإنما غُير فيه لفظ الواحد؛ لأنه جمع على خلاف الأصل؛ لأن الأصل في الجمع بالواو والنون أن يكون لمن يعقل، ولكنهم لما جمعوه بالواو والنون غيَّرُوا فيه لفظ الواحد فأما إذا جمع مَنْ يعقل بالواو والنون فلا يجوز أن يجعل بهذه المَثَابة؛ لأن جمعه بالواو والنون بحكم الأصل فلا يجوز أن يدخله ضرب من التغيير كما كان ذلك في أرضون.[٣]

ومن ذلك جواز كسر حرف المضارعة من (أبى)، ياء كانت أو غيرها، فأجازوا: تِئبي ونِئبي وإِئبي ويئبي، والذي شجعهم على ذلك مجئ مضارعه على يأبَى بفتح العين، فكسروا الياء في يئبي وجعلوه بمنزلة يخشى الذي ماضيه على خشِي فكسروا الياء في يئبي ولم

الماضي تاءً مزيدة فُتِحَ ما قبل آخر مضارعه نحو: تَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ؛ لأنَّه لو كسر كما فُعِلَ بغيره لزم من ذلك التباس المصدر حينئذٍ بالمضارع ذي التاء إذا حذف إحدى تاءيه تخفيفاً وكان معتل اللام، ألا ترى أن تتزكى لو كان ما قبل آخره مكسوراً ثُمَّ خُفِّفَ بحذف إحدى التاءين، كما خفف تَتَنَزَّل فقيل: تَنَزَّل لقيل فيه تَزَكٍّ فيكون بلفظ المصدر، فوجب ترك ما أدى إلى ذلك . إيجاز التعريف في علم التصريف صـ٧٤

[١] شرح الرضي على الشافية ٣/ ٣٠٠.

[٢] الْأَصل: بَقَاء الشَّيْء على مَا كَان، أو هو مَا يَنْبنِي عَلَيْهِ غَيره، والأصول: يعني بها القوانين والقواعد الكلية المناسبة المنطبقةَ على الجزئيات . و (الأصول) يعني بها القوانين الكلية المنطبقةَ على الجزئيات . ينظر شرح الرضي على الشافية ١/ ١ والكليات صـ١٢٣.

[٣] ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ١/ ٣٦، ٣٧.

يكسروها في يخشى ؛لأنهم قد ركبوا الشذوذ في يئبي بكسر التاء فجرأهم الشذوذ على شذوذ آخر، وهو كسر الياء، فكأنهم أتبعوا الشذوذ الشذوذ .[١]

وتظهر هذه العلة جلية عند الخروج عن القياس في مواضع منها: بناء أي الموصولة ــ بناء حيث ـــ أجدّك لا تفعل كذا، رفع الحال خبرا عن أفعل ــ الزيادة في(تفعيل) ــ كسر حرف المضارعة في غير فعِل ــ النسب إلى فعْلة مما لامه ياء ــ إمالة (عِرقا وضِيقا) ــ على ما يبدو في البيان الآتي :

بناء أي الموصولة

حق أي الموصولة البناء لشبهها الحرف في الافتقار كسائر الموصولات، غير أنها لما لزمت الإضافة التي هي من خصائص الأسماء، بعدت عن شبه الحرف فحق لها الإعراب، و لكن قد لحقها تغيير في بعض أحوالها وذلك بحذف صدر صلتها[٢] وبقاء ما أضيفت إليه وتنزيله منزلته فصارت كأنها منقطعة [٣] عن الاضافة لفظا ونية، ثم غيروها تغييرا ثانيا فبنوها ؛ لأن التغيير يأنس بالتغيير[٤]؛ ولأن الشيء إذا فارق أخواته لعارض، فهو شديد النزوع إليها، فبأدنى سبب يرجع إليها.

هذا ما رآه سيبويه، لأن (أي) قد خالفت سائر أخواتها في الحذف ؛لأنك لو قلت رأيت الذي أفضل منك كان قبيحا حتى تقول الذي هو أفضل، والحذف في أيهم جائز كما جاز اجتماع (يا) و(ال) في نداء لفظ الجلالة، حيث قال : " (وأرى قولهم: اضربْ أيهم أفضلُ على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسةَ عشرَ، وبمنزلة الفتحة في الآنَ حين قالوا من الآنَ إلى غدٍ، ففعلوا ذلك بأيهم إلا قليلا. كما أن قولك: (يا اللهُ) حين خالف سائرَ ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفَه، حين جاء مجيئا لم تجئ أخواته عليه إلا قليلا، واستُعمل استعمالا لم تُستعمله أخواته إلا ضعيفا؛ وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: الذي أفضل فاضربْ، واضربْ مَن أفضلُ، حتى يدخلَ هو) [٥]

والذي أراه أن التعليل بالإيناس في بناء (أي) الموصولة هنا غير مرض ؛ ذلك لأن سبب إعرابها هو خروجها عن نظائرها بلزوم الإضافة، فكيف نقول ببنائها مع قيام سبب

---

[١] ينظر: شرح السيرافي على الكتاب ١١١،١١٠/٤ وشرح الشافية ١٤١/١ .

[٢] وانما حذف المبتدأ من صلة أي مضافة ؛لكثرة استعمالهم اياها، أو لكونه مستقلا بنفسه، مع صلته بلزوم الإضافة، أو لأنه بالنظر إلى الموصول كالاسم المكرر . ينظر الأصول في النحو لابن السراج ٣٢٤/٢، وشرح الرضي على الكافية ٦١/٣ .

[٣] هذا توجيه ابن الطراوة لـ (أي) في قوله تعالى : {ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ} [مريم: ٦٩] حيث توهم قطعها عن الإضافة، وإعراب (هم أشد) مبتدأ وخبر، وَهَذَا مُخَالف لرسم الْمُصحف ولإجماع النَّحْوِيين. ينظر : مغني اللبيب ٧٧٣/١ .

[٤] ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣/ ٦١، والتذييل والتكميل ٣/ ٩٢ وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٣١/٢. و التصريح بمضمون التوضيح ١٥٩/١ وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١/ ٤٣.

[٥] الكتاب٢/ ٤٠٠ (باب أي) .

الإعراب، وذلك محال، لما فيه من نقض الأصول، قال أبو جعفر النحاس : " سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ يَعْنِي الزَّجَّاجَ يَقُولُ: مَا تَبَيَّنَ أَنَّ سِيبَوَيْهِ غَلِطَ فِي كِتَابِهِ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ هَذَا أَحَدُهُمَا. قَالَ: وَقَدْ أَعْرَبَ سِيبَوَيْهِ أَيًّا وَهِيَ مُفْرَدَةٌ لِأَنَّهَا تُضَافُ فَكَيْفَ يَبْنِيهَا وَهِيَ مضافة؟." [١]

بناء حيث :

حيث ظرف مكان [٢] مبهم يقع على الجهات الست وغيرها من الأمكنة تقول :اذهب حيث شئت، أي :إلى أي موضع شئت ؛ لذا تفتقر إلى الإضافة في فهم معناها فهي كالحرف الذي لابد له من غيره وقد التزمت العرب فيها أن تضاف إلى الجمل [٣] في اللفظ، وإن كانت الجملة في تقدير المفردِ معنى، ولم يُضيفُوها إلى المفرد الذي هو الأصلُ في الإضافةِ[٤]؛ بل عَدَلُوا عن ذلك، وخَرَجُوا عن الأصل؛ ولأن التغيير يؤنس بالتغيير غيروها بالبناء[٥]، وذلك لخروجها عن عن نظائرها بالإضافة إلى الجمل، فظروف المكان سواها لا يسوغُ فيها ذلك .

والأولى في (حيث) أن يبنى على السكون ؛لأنه الأصل في البناء ولكنه حرك لئلا يلتقي ساكنان، فمن بناها علي الضم فلشبهها بقبل وبعد حين قطعا عن الإضافة ؛ لأنها مضافة إلي جملة، والإضافة في الحقيقة إنما هي إلي المفرد، فكأنها مقطوعة عن الإضافة، ومن بناها علي الفتح فطلباً للتخفيف، ومن بناها علي الكسر فعلي أصل التقاء الساكنين[٦]

أجِنَّك لا تفعل كذا

---

[١] إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٧والبحر المحيط ٧/ ٢٨٨.

[٢] وتستعار للزمان كقول طرفة بن العبد : (المديد)

للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه

أي مدّة حياته . ديوان طرفة بن العبد . تحقيق عبد الرحمن المصطاوي ــ دار المعرفة . الأولى ٢٠٠٣م صـ ٨١، وينظر :الكناش في فني النحو والصرف ٢٨٦/١ .

[٣] ساغ إضافة (حيث) إلى الجمل ؛ لأن الإضافة إلى الجمل كلا إضافة، لأنها في الحقيقة إلى مصدر الجمل، فكأن المضاف إليه محذوف . شرح الرضي على الكافية ٣/ ١٨٢ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٤٠٤،٤٠٥/٢.

[٤] ومن ذلك ما ورد من قول الشاعر :[٤]

أما ترى حيثُ سهيلٍ طالعا

بخفض سهيل مضافة إلى (حيث).والبيت من (الرجز)، وعجزه (نجما يضيء كالشهاب لامعا) والاستشهد به على إضافة (حيث) إلى المفرد، وهذا نادر . ويروى (سُهيلٌ) بِالرَّفْع على الِابْتِدَاء وَالْخَبَر مَحْذُوف دلَّت عَلَيْهِ الْحَال وَهِي قَوْله :طالعاً، وعليه فلا شاهد في البيت ؛ لأنه جاء على الأصل، ويُروى بِالْجَرِّ فَمنهمْ من يَقُول بإضافتها إِلَى الْمُفْرد وَهِي مبنيّةٌ، وَمِنْهُم من ينصب حَيْثُ ويُعربها ويجرّ مَا بعْدهَا بِالْإِضَافَةِ) . ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٣/ ١٣٠٩، اللباب ٧٨/٢، شرح الكافية الشافية٩٣٧/٢.

[٥] ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه ٢/ ١٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٨٣، والمقاصد الشافية ٦٦/٤ و٦٧، والمنتخب الأكمل على كتاب الجمل لمحمد بن أحمد بن عبد الله الاشبيلي الشهير بالخفاف . تحقيق أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الله . رسالة دكتوراة .جامعة أم القرى ١٩٩١م صـ ٣٢٨ .

[٦] التذييل والتكميل٦٥/٨ وينظر شرح التسهيل ٢٣٢/٢، مفتاح العلوم صـ ١٤٤.

أجِدَّك وأجَدَّك معناهما [1] (مالك)،وانتصابه على نزع الخافض عند الأصمعي [2] ومعناه : (أبجد منك هذا) وقد وافقه ثعلب، واختاره الرضي [3]،قال ثعلب : (أجِدك بالكسر أي أبجد منك)[4]

وعند أبي عمرو منصوب على المصدرية ومعناه: مالك أجدا منك أو(أتجد جدا)، وهو مذهب سيبويه، فقد قال في باب ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله (ومثل ذلك في الاستفهام: أَجِدَّك لا تَفعلُ كذا وكذا؟ كأَنّه قال: أَحَقًّا لا تَفعل كذا وكذا؟ وأصلهُ من الجِدّ كأَنّه قال: أجدا، ولكنه لا يتصرف ولا يفارقه الإضافةُ كما كان ذلك في لَبَّيْك ومَعاذَ اللهِ.) [5]

فـ(أجِدَّك) مصدر مقدم على الجملة لا يتصرف كالأمثال ولا يستعمل إلا مضافا[6]، نحو لبيك ومعاذ الله ؛ حتى يُعْلَم مَن صاحبُ الجِدّ.

وقد التزموا فيه تقديم المصدر على الجملة التي هو تأكيد لها وهي (لا تفعل) لأنه خالف المصادر المؤكدة لما قبلها في التزامهم فيه الإضافة، والتغيير كثيرا ما يأنس بالتغيير، فلم يتصرفوا فيه لذلك، بل ألزموه طريقة واحدة؛ فجعلوه مجاورا لهمزة الاستفهام مقدما على ما يؤكده، وصار التقديم الذي كان ضعيفا في غيره لا يجوز غيره فيه [7]،فالمصدر المؤكد قد تقدم على جملة (لا تفعل) من أجل همزة الاستفهام وهي د خلت على قوله لا تفعل، فصار التقدير: كأنه قال: ألا تفعل كذا، وكذا أجدك، فقدم المصدر.[8]

وللمُحتج الَّذِي لم ير تَقْدِيم المصدر يذهب إلى أن(أجِدّك) لَيست هَهُنَا مُقدّمة لِأَن حرف الِاسْتِفْهَام يَقْتَضِي الْفِعْل، فَإِذا كَانَ كَذَلِك لم تكن أجِدَّك مُقدمة لِأَنَّهَا بعد الْفِعْل المقدر في الجملة [9]وتقديره: أتجد جداً[10]

وهذا لا يخلو من تأويل، بتقدير الفعل بعد همزة الاستفهام، وكذلك القول بإعرابه مصدرا مقدما، وعليه فلا مزية لأحدهما على الآخر، غير أن كونه مصدرا مقدما تغيير سوغه لزوم الإضافة .

رفع الحال خبرا عن أفعل:

إذا كان المبتدأُ مضافًا إلى غير مصدر صريح، بل إلى ما الموصولة بكان، فإن الحال

---

(1) أجِدَّك وأجَدَّك: مَعْنَاهُمَا ملَكَ، وَقيل مَعْنَاهَا أجِدًّا مِنْك، وقدّره النّحويين بقَوْلهمْ أحَقّاً مِنْك. المخصص ٤/ ٧٥ (نَوَادِر الْقسم) .

(2) ينظر :معجم ديوان الأدب (باب فعل بفتح الفاء وتسكين العين) ٤/٣ و الصحاح ٤٥٣/٢ (جدد)

(3) ينظر شرح الرضي على الكافية ٣٢٨/١.

(4) الفصيح لأحمد بن يحيى ثعلب صـ٢٩٧.

(5) الكتاب ١/ ٣٧٩.

(6) الاسم المضاف إليه جد حقه أن يناسب فاعل الفعل الذي بعدها في التكلم والخطاب والغيبة نحو: أجدى أكرمتك، وأجدك لم تفعل، وأجده لم يزرنا، وعلة ذلك أنه مصدر يؤكد الجملة التي بعده، فلو أضفته لغير فاعله اختل التوكيد . الارتشاف٢٨٦/٣.

(7) ينظر: التذييل والتكميل ٣٧٨/١١ وتمهيد القواعد ٣١٠٨/٦ .

(8) ينظر: ارتشاف الضرب ١٣٥٧/٣.

(9) المخصص ٧٥/٤) .

(10) الكامل في اللغة والأدب ٣/ ١٠١.

تكون خبرا هنالك. وتصلح للخبرية مع أنها تنوبُ عن الخبر ويحذف لزوما، فتقول: أخطب ما يكون الأميرُ قائمًا،[١]

قال سيبويه في باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور:" وأمَّا عبدُ الله أحسنُ ما يكونُ قائماً فلا يكون فيه إلاّ النصبُ؛ لأنه لا يجوز لك أن تَجعل أحسنَ أحوالِه قائماً على وجهٍ من الوجوه [٢]

فنصب (قائما) عند سيبويه على معنى: عبد الله أحسن ما يكون إذا كان قائما؛ وذلك لأن قائما من صفات الأعيان لا من صفات الأحوال"

أما رفع الحال خبرا فقد أجازه الأخفش وكان يقول : (أضفت أخطب إلى أحوال قائم أحدها)، وقد وافقه المبرد حيث قال تعليقا على قول الشاعر : [٣]

الْحَرْب أول مَا تكون فتيةً

تسْعَى بزينتها لكل جهول

مِنْهُم من ينشد : الْحَرْبُ أولُ مَا تكون فتية يَجْعَل (أول) ابْتِدَاء ثَانِيًا، وَيجْعَل الْحَال يسد مسد الْخَبَر وَهُوَ (فتية) فَيكون هَذَا كَقَوْلِك: الْأَمِير أَخطب مَا يكون قَائِما، وَقد بَينا نصب هَذَا فى قَول سِيبَوَيْهِ، ودللنا على مَوضِع الْغَلَط فى مذاهبهم، ومَا كَانَ الْأَخْفَش يخْتَار، وَهُوَ الذي لَا يجوز غَيره [٤]، أي أنه لما جاز جعل الكون أخطب مجازا فجاز جعله قائما، أيضا، ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح إلا في الضرورة، فلا نقول: ضر بي زيدا قائم؛ إذ لا مجاز في أول الكلام، ولا شك أن المجاز يؤنس بالمجاز. [٥]

فالتجوز في أوّل الكلام بإضافة (أخطب) وهو من صفات الأعيان إلى الأكوان، وليس بعضها، جرّأ على ا لتجوز آخرًا بالإخبار بالأعيان عن الأكوان، وأنّس بذلك في اللفظ كونُ أخطب وقائم ـــــ وهما المبتدأ والخبر ـــ متناسبين في الأصل؛ لأنهما للأعيان.[٦]

وقد وافقهما ابن مالك، وقال يلزم من ذلك ارتكاب مجازين، الأول : إضافة "أخطب" مع أنه من صفات الأعيان إلى "ما يكون" وهو في تأويل الكون، والثاني: الإخبار بقائم عن "أخطب ما يكون" مع أنه في المعنى كون؛ لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه ؛والحامل على ذلك قصد المبالغة، وقد فتح بابها بأول الجملة، فعضدت بآخرها مرفوعا. [٧]

---

(١) المقاصد الشافية ٢/ ١١٦ .

(٢) الكتاب ١/ ٤٠٢، وينظر : شرح السيرافي على الكتاب ٢٩١/٢، وينظر التذييل والتكميل ٢٩٦/٣.

(٣) البيت من الكامل في شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي جمع مطاع الطرابيشي . مطبوعات مجمع الغة العربية بدمشق ١٩٨٥م الطبعة الثانية صـ ١٥٤، وهو له في الكتاب ٤٠٢/٤٠١/١(باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال)، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٤١٢/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٩٣/١.

(٤)) المقتضب ٣/ ٢٥١،٢٥٢ وينظر الأصول ١١٦/٣، والمسائل الحلبيات صـ ٢٠٣.

(٥)) ينظر: شرح الرضي على الكافية / ٢٨١و تعليق الفرائد الفرائد على تسهيل الفوائد ٣٢/٣.

(٦)) شرح الشاطبي على الألفية ١١٧/٢.

(٧)) ينظر :شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٢ ١/ ٢٨٣.

والأولى: أن رفع الحال خبرا عن أفعل مضافا إلى (ما) الموصولة بـ (كان) مجاز سوغه قصد المبالغة، وقد فتح بابها بأول الجملة، فعضدت بآخرها مرفوعا[١]، لذا امتنع رفع (قائما) في قولك : ضربي زيدا قائما، لأنه لم يفتتح أول الجملة بمجاز، حتى يأنس به مجاز آخر.

الزيادة في(تفعيل)

قياس مصدر فعّل (تفعيل أو تفعلة) في الصحيح[٢]، كقولك: كرّمته تكرمة وتكريما، وعظّمته تعظمة وتعظيما، والباب فيه تفعيل، قال سيبويه : " (باب مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة)، وأما فعّلت فالمصدر منه على التفعيل ؛ وذلك قولك: كسرته تكسيراً، وعذبته تعذيباً"، ويعلل لذلك بقوله : " جعلوا التاء التي في أوله بدلاً من العين الزائدة في فعّلت، وجعلت الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيروا أوله كما غيروا آخره"[٣]،فإن التغيير مُجَرِّئ على التغيير. [٤]
[٤]

وقد حكى سيبويه عن بعض العرب في مصدر (فعّل) (فعّال) فقال : " وقد قال ناسٌ: كلمته كلاماً، وحملته حمالاً، أرادوا أن يجيئوا به على الإفعال فكسروا أوله وألحقوا الألف قبل آخر حرفٍ فيه، ولم يريدوا أن يبدلوا حرفاً مكان حرف، ولم يحذفوا، وقد قال الله عز وجل: " وكذبوا بآياتنا كذابا ".[٥]
يريد أن من قال : كلّمته كلّاما فهو نحو: أفعل إفعالا؛ لأن إفعالا على حروف أفعل، وقد زيد في آخره ألف وكسر أوله، فكذلك كلّام وحمّال قد زيد قبل آخره ألف وكسر أوله، وأتي بحروف الفعل على جملتها. [٦]

وقد ذهب ابن جني إلى أن تاء التفعيل عوض من عين فعّال الأولى ؛ ذلك لان التاء زائدة، فينبغي أن تكون عوضًا من زائد أيضًا؛ من حيث كان الزائد بالزائد أشبه منه بالأصلي. فالعين الأولى إذًا من "قِطَّاع" هي الزائدة؛ لأن تاء تقطيع عوض منها.[٧]
وقد تولد معنى التكثير والتوكيد من زيادة التاء في (تفعيل)، وزيادة المبنى تدل على زيادة المعنى قال ابن جني "فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني، ثم زيد فيها شيء، أوجبت القسمة له زيادة المعنى به. وكذلك إن انحرف به عن سمته وهديته كان ذلك دليلًا على حادث متجدد

---

[١]) المرجع السابق ١/ ٢٨٢، وينظر : همع الهوامع ١/ ٣٩٧ .

[٢] إذا كان لام الفعل منه معتلا ألزموه تفعلة كتكرمة كراهة أن يقع الإعراب على الياء، وأرادوا أن تعرب الهاء، وتكون الياء مفتوحة أبدا، كقولك: عزيته تعزية . شرح السيرافي على الكتاب ٤/ ٤٥٩.

[٣] الكتاب٤/ ٧٩.

[٤] ينظر: الاصول في النحو لابن السراج ١١٦/٣ وشرح الرضي على الشافية ١/ ١٦٦.

[٥] الكتاب لسيبويه ٤/ ٧٩، وينظر :المقتضب ٢/ ١٠١.

[٦] شرح السيرافي على الكتاب ٤/ ٤٥٥.

[٧] الخصائص ٢/ ٧١، ٢٩٢ .

له. وأكثر ذلك أن يكون ما حدث له زائدًا فيه، لا منتقصًا منه"[١]

كسر حرف المضارعة في غير فَعِل :

المشهور عند أهل الحجاز جواز كسر حروف المضارعة[٢] (الهمزة والتاء والنون) من (فعِل) بكسر العين، أما ما كان ماضيه على (فعَل) بفتح العين مثل ذَهب وأشباهها فلا يكسر حرف المضارعة فيه، ولكن خُولف في(أبَى) فجميع العرب إلا أهل الحجاز [٣] أجازوا كسر حرف المضارعة فيه، ياء كانت أو غيرها، فأجازوا: تِئبي ونِئبي وإِئبي ويئبي، وعلى ذلك جاء قول الزَّفَيانُ السَّعْدِي : [٤]

ماءٌ رِواءٌ ونَصِيٌّ حَوْلِيـــــــــهَ
هذّا بأَفْواهِكِ حَتّى تِئْبِيهْ

والذي شجعهم على ذلك مجئ مضارعه على يأبَى بفتح العين، فكسروا الياء في يئبي وجعلوه بمنزلة يخشى الذي ماضيه على خشِي فكسروا الياء في يئبي ولم يكسروها في يخشى ؛لأنهم قد ركبوا الشذوذ في يئبي بكسر التاء فجرأهم الشذوذ على شذوذ آخر، وهو كسر الياء، فكأنهم أتبعوا الشذوذ الشذوذ .[٥] قال سيبويه : "ولا يكسر في هذا الباب شيءٌ كان ثانيه مفتوحاً، نحو ضرب وذهب وأشباههما، وقالوا: أبى فأنت تئبى، وهو يئبى؛ وذلك أنه من الحروف التي يستعمل يفعَل فيها مفتوحاً وأخواتها، وليس القياس أن تفتح، وإنما هو حرفٌ شاذ، فلما جاء مجيء ما فعل منه مكسورٌ فعلوا به ما فعلوا بذلك، وكسروا في الياء فقالوا يئبى، وخالفوا به في هذا باب فعل، كما خالفوا به[٦] بابه حين فتحوا، ...وهم ما يغيرون الأكثر في كلامهم ويجسرون عليه، إذ صار عندهم مخالفاً.) [٧] يريد أنه لمّا صار مخالفا للقياس في شيء احتملوا مخالفة أخرى فيه. فوجدنا أبَى الناقص اليائي يأتي مضارعه شذوذا على "يَفْعَلُ [٨]بفتح العين، كما وجدناهم يكسرون حرف المضارعة(الهمزة والنون والتاء) الذي يجوز كسره في فعِل بكسر العين، وقد شذوا فوق ذلك بكسر الياء من حروف المضارعة أيضا.

---

(١) الخصائص ٣/ ٢٧١، وينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٧١.

(٢) أما تلتلة بهراء فيكسرون حُرُوف المضارعة فَيَقُولُونَ: أَنْت تعلم. درة الغواص في أوهام الخواص صـ٢٢٤.

(٣) شرح الشافية للرضي ١٤١/١.

(٤) من الرجز في ديوان الزفيان السعدي الراجز ــ مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات المجلد الثامن ــ العدد الثاني ١٩٩٣م ــ د. علي أرشيد المحاسنة . في ملحق الديوان صـ ٢٥٦، و المحكم والمحيط الأعظم ٩/ ٧١.

(٥) ينظر: شرح السيرافي على الكتاب ١١١،١١٠/٤ وشرح الشافية ١٤١/١ .

(٦) إنما كسروا ياء المضارعة في يأبى؛ ليتسنى لهم تحفيف الهمزة بقلبها ياء؛ لسكونها إثر كسرة فيصير يِيبى، وهو أخف من يئبى؛ لان حرف العلة أخف من غيره . شرح الشافية هامش ١٤٣/١.

(٧) الكتاب٤/ ١١٠، ١١١.

(٨) ووجه مجيء مضارع" أبَى" على "يَفْعَلُ"بفتح العين تشبيه الألف بالهمزة، لقربها منها في المخرج. فكما أنَّ ما لامه حرف حلق من "فَعَلَ" يأتي مضارعه على "يَفْعَلُ"، نحو: يقرأُ، فكذل ما لامه ألفٌ.ينظر :الممتع في التصريف صـ٣٤٠.

وقد وجه بعض النحاة كسر حرف المضارعة من (أبى) على تقدير كون ماضيه مكسور العين، قال ابن خالويه : "وإنما كسروا هذا الحرف لما رأوا مستقبله مفتوحًا قدروا أن ماضيه مكسور مثل علمت تعلم، ونحن نعلم" [١]، لكن جميع العرب قد اتفقوا على فتح عينه في لغة طيِّئ [٢].

وقد فعلوا ذلك في حَبَّ فقالوا: إِحِبُّ نِحِبُّ يحِبُّ تِحِبُّ؛ وذلك لأن حَبَّ يَحِبُّ كَعَزَّ يَعِزُّ شاذ قليل الاستعمال، والمشهور أَحَبَّ يُحِبُّ، وهو أيضاً شاذ من حيث إن (فَعَلَ) إذا كان مضاعفاً متعدياً فمضارعه مضموم العين، ويَحِبُّ مكسور العين، ففيه شذوذان، والشذوذ يجرئ على الشذوذ، فكسروا أوائل مضارعه، ياء كان أو غيره وإن لم يكن ماضيه فعِل [٣]،قال سيبويه في باب الحروف الستة : "وقالوا في حرف شاذٍ إحب ونحِب ويحِب، شبهوه بقولهم منتنٌ، وإنما جاءت على فعل وإن لم يقولوا حببت[٤]، وقالوا: يحب كما قالوا: يئبى، فلما جاء شاذاً على بابه على يفعل خولف به كما قالوا: يا الله، وقالوا: ليس ولم يقولوا لاس، فكذلك يحب، ولم يجيء على أفعلت، فجاء على ما لم يستعمل، كما أن يدع ويذر على ودعت ووذرت، وإن لم يستعمل، وفعلوا هذا بهذا لكثرته في كلامهم.[٥]

فكان حقه على ما قدره سيبويه أن يقال: يَحبّ بفتح الياء، لكنه أتبع الياء الحاء، وقال غيره: يحبّ، بالكسر، أصله يُحب من قولنا: أحبّ يحبّ، وشذوذه إنهم أتبعوا الياء المضمومة الحاء كما قالوا: مغيرة، والأصل مغيرة، فكسروه من مضموم. قال السيرافي: وهذا القول أعجب إليّ؛ لأن الكسرة بعد الضمة أثقل، وأقل في الكلام، فالأولى أن يظن إنهم اختاروا الشاذ عدولا عن الأثقل. [٦]

النسب إلى فَعْلة و فِعْلة مما لامه ياء :

لا خلاف بين النحاة [٧] في إقرار الياء الثالثة عند النسب إلى فعْل مما لامه ياء وقبل الياء ساكن صحيح، وذلك نحو :ظَبْي فنقول في النسب إليها: ظَبْيِيّ لحصُول الخفة بسكون العين وصحتها؛ ولعدم ما يجرئ على التغيير من حذف التاء.

وأما الذي على فَعلة أو فِعلة مما لامه ياء نحو: ظَبْية وقِنية، فسيبويه والخليل ينسبان إليهما أيضا بلا تغيير سوى حذف التاء، فيقولان: ظبيي وقِنْيِيٌّ، وكذا في الواويّ غَزْوِيٌّ وَعُرْوِي وَرِشْوِيٌّ، لسكون عين جميعها؛ إذ التخفيف حاصل والأصل عدم

---

[١] ليس في كلام العرب صـ ١٠٢.

[٢] شرح الرضي على الشافية ١/ ١٤٢.

[٣] السابق ١/ ١٤٢.

[٤] ذكر السيرافي أن (حب) قد استعمل، روي عن أبي رجاء العطارديّ: {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ} [آل عمران: ٣١] (١)، وقول بعض بني مازن من تميم (الوافر)

لعمرك إنني وطلاب مصر
لكالمؤداد ممّا حبّ بعدا

وهو قليل الاستعمال، والمشهور فيه (أحب : يحب)، ينظر البيت في الكامل للمبرد ٢٦٦/١، وشرح السيرافي على الكتاب ٤/ ٤٨٥، والمخصص لابن سيدة ٣٣٢/٤.

[٥] الكتاب ١٠٩/٤

[٦] ينظر: شرح السيرافي على الكتاب ٤/ ٤٨٥.

[٧] الأصول في النحو ٣/ ٦٥.

التغيير، قال سيبويه في باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياء :(فإذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات فإنَّ فيه اختلافاً: فمن الناس من يقول في رمية: رميٌّ، وفي دميةٍ: دميٌّ، وفي فتيةٍ: فتييٌّ، وهو القياس، من قبل أنَّك تقول رميٌّ ونحيٌّ فتجريه مجرى ما لا يعتل نحو درع وترس ومتن، فلا يخالف هذا النحو، كأنَّك أضفت إلى شيء ليس فيه ياء.) [١]

وأما يُونُسَ فإنه كانَ إذا نَسَبَ إلى فَعْلَةٍ أو فِعْلَةٍ ممَّا لامُهُ ياءٌ أو واو أَجْرَاهُ مُجْرَى ما أَصْلُهُ فَعِلَةٌ أو فِعِلَة بفتح الحرف الثاني، فيقولُ في الإِضافَةِ إلى ظَبْيَةٍ ظَبْوِيّ، وفي عروة عروي، فأبدل من الكسرةِ المنوية فَتْحة فَانْقَلَبت الياءُ ألفا ثمَّ واواً احتيالاً على الأخفّ، وخصَّ ذَلِك بالمؤنث ؛لأنه موضع تغيير، فالتغيير بحذف التاء جَرَّأَ على التغيير بالفتح، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث . [٢]

ومذهب يونس في ذوات الياء قوي، لاعتضاده بالسماع الذي أورده سيبويه في قوله : (وأما يونس فكان يقول في ظبيةٍ: ظَبَوِيٌّ، وفي دميةٍ: دموي، وفي فتيةٍ: فتوي ...، ومثل هذا قولهم في حي من العرب يقال لهم: بنو زنية: زنويٌّ، وفي البطية: بطويٌّ.)[٣]

وأما مذهبه في ذوات الواو فضعيف لعدم السماع، وقد وجهه الخليل بأنهم شبَّهوها حيث دخلتها الهاء بفعلةٍ؛ لأنَّ اللَّفظ بفعلةٍ إذا أسكنت العين وفعلةٍ من بنات الواو سواء. يقول: " لو بنيت فعلةً من بنات الواو لصارت ياءً، لو أسكنت العين على ذلك المعنى لثبتت ياءً ولم ترجع إلى الواو، فلمَّا رأوها آخرها يشبه آخرها جعلوا إضافتها كإضافتها، وجعلوا دميةً كفعلةٍ، وجعلوا فتيةً بمنزلة فعلةٍ، هذا قول الخليل: وزعم أنَّ الأول أقيسهما وأعربهما".[٤]

والأولى مذهب يونس، فهو وإن كان مخالفا القياس، فقوّة تاء التأنيث قد قوّت التغيير، ثم أنس بذلك فتح الثاني منه، إذ الثلاثي مبناه على الخفة فطلبت بقدر الممكن [٥]

إمالة (عِرْقا وضِيقا) :

القياس ألا تمال الكلمات التي بها راء غير مكسورة[٦] أو حرف من حروف الاستعلاء[٧] ؛ وَذَلِكَ أَنَّهَا حُرُوف اتَّصَلت من

---

[١] الكتاب٣/ ٣٤٦، والمحكم والمحيط الأعظم ١٠/ ٥٨٣.

[٢] ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٥١/٢ وشرح الرضي على الشافية ٤٨/٢.

[٣] الكتاب ٣٤٧/٣، وينظر شرح السيرافي على الكتاب ١٠٤/٤، والخصائص١٠٨/٢.

[٤] ينظر : الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٤٧.

[٥] شرح الشافية للرضي٤٨/٢.

[٦] فَإِن كَانَت مَكْسُورَة جَازَت الإمالة وَإِنَّمَا منعت الرَّاء الإمالة لأنَّها بمنزلةِ الراءين إِذْ كَانَ فِيهَا تكريرٌ، وَإِذا كُسرت قَرُبت من الْيَاء وَلذَلِك لم تمنع مَعَ الْحَرْف المستعلي نَحْو ضَارب وقَادِر، وَمِنْهُم مَنْ يُجيز الإمالة إِذا كَانَت الكسرةُ والرّاء قبل الْأَلف نَحْو هَذَا فِرَاش فإِنْ كَانَ بعد الرّاءِ راءٌ مَكْسُورَة جَازَت الإمالة وغلبت الْمَكْسُورَة الْمَفْتُوحَة نَحْو {الْقَرار} و{الْأَبْرَار} . اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٤٥٦.

[٧] حرف الاستعلاء، والراء يكفان سبب الإمالة وشمل حرف الاستعلاء سبعة أحرف يجمعها قوله: «قظ خص ضغط»، وعلى هذا فالحروف الكافة للإمالة ثمانية إلا أن هذه

اللِّسَان بالحنك الْأَعْلَى، فهي تناقض الإمالة ؛وذلك لأن اللسان ينخفض بالإمالة ويرتفع بهذه الحروف، ولكنهم قد شذوا عن هذا القياس فأمالوا مع حرف الاستعلاء(القاف)؛ وذلك لانكسار ما قبله كـ عِرْقًا وضِيقًا .

قال سيبويه في باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملتها فيما مضى: (وقد أمال قومٌ في هذا مالا ينبغي أن يمال في القياس، وهو قليل، كما قالوا: طلبنا وعنبا، وذلك قول بعضهم: رأيت عرقا وضيقا، فلما قالوا طلبنا، وعنبا، فشبهوها بألف حُبْلى، جرأهم ذلك على هذا حيث كانت فيها علةٌ تميل القاف، وهي الكسرة التي في أوله، وكان هذا أجدر أن يكون عندهم.) [١]

يريد أن من أمال شبه هذه الألف لما وقعت طرفا بألف التأنيث المقصورة، ولا خلاف في جواز إمالة الألف المقصورة للتأنيث ؛ لأنها تنقلب ياء في التثنية، وذلك في حيز الشذوذ ؛ لأن ألف التنوين إمالتها قليلة، فكيف مع المستعلى في عرقا . [٢] فهذا وإن كان شاذا فقد سوغه حكاية سيبويه وجرّأ عليه الكسرة التي في أوله.

المبحث الثاني

الإيناس بكثرة الاستعمال

شاع عند النحاة أن الشيء إذا كثر في الاستعمال كثر التصرف فيه، وإذا لم يكثر استعماله لم يكثر التصرف فيه [٣]، قال سيبويه :"وقال بعضهم: لهى أبوك، فقلب العين وجعل اللام ساكنة، إذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخر الاسم مفتوحا كما تركوا آخر أين مفتوحا. وإنَّما فعلوا ذلك به حيث غيَّروه لكثرته في كلامهم فغيَّروا إعرابه كما غيَّروه. [٤]

وقال أبو جعفر النحاس : إنهم اصطلحوا قديماً على حذف الألف من إبراهيم وإسماعيل وإسحاق وهارون وعثمان ومروان ونحوهن من الأسماء، وذكر في ذلك عللٌ، منهن كثرة الاستعمال ... ألا ترى أنهم يحذفون من سليمان الألف وليس بأعجمي، ولا يحذفون من قارون وجارود وطالوت وجالوت، لأنه لم يكثر استعمالهم هذه الأسماء. [٥]

وقد ارتبطت كثرة الاستعمال بالتخفيف في كلام النحاة، على ما يبدو من قول سيبويه :"وهم إلى تخفيف ما أكثروا استعمالَه أحوج". [٦]، وكذلك قول ابن يعيش:" ولكثرة الاستعمال أثر في التغيير، ألا ترى أنهم قالوا: "أيْش"، والمراد: أيُّ شيءٍ، وقالوا: "وَيْلُمِّهِ"، وقالوا: "لا أَدْرِ"، فغيروا هذه الأشياء عن

الأحرف لا تمنع جميع أسباب الإمالة بل تمنع الإمالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة، وكان بعد الألف حرف من أحرف الاستعلاء وكان حرف الاستعلاء متصلا أو مفصولا بحرف أو حرفين أو كانت الراء مضمومة أو مفتوحة . ينظر : شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو صـ ٣٦٣.

[١] الكتاب٤/ ١٣٤، ينظر: المقتضب ٣/ ٤٦ وشرح الرضي على الشافية ٣/ ١٤.

[٢] ينظر : شرح السيرافي على الكتاب ٥١٠/٤، وشرح الرضي على الشافية ٢٠/٣، وتمهيد القواعد ٥٢٨٦/١٠.

[٣] ينظر : توجيه اللمع لابن الخباز صـ ٦١٥.

[٤] المرجع السابق ٣/ ٤٩٨.

[٥] عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس ص: ١٧٥ــ ١٧٦.

[٦] الكتاب٢/ ١٦٣ بتصرف.

مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال" [١] ؛ لذا نجدهم يضعون الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام لكثرة استعماله،

وقد عللوا بالإيناس عند كثرة الاستعمال في مواضع منها: (إصمت) علما ـــ إتباع حركة المنادى المبني لحركة (ابن) ــ قطع همزة اسم(الله) في النداء ــ ترخيم نحو(ثبة) في النداء ــ حكاية العلم ـــــ إمالة الحجاج والعجاج. على ما يبدو في البيان الآتي :

(إصمت) علما:

العلم المنقول هو ما استعمل قبل العلمية في غيرها، بأن كان في الأصل موضوعا لشيء ثم جعل علما على شيء آخر، فهو علم على ثاني أحواله[٢]، والنقل قد يكون من فعل مجرد عن الفاعل كـ (إصْمِت) ــ بكسر الهمزة والميم وفتح التاء ــ فهو علم منقولٌ من فعل الأمر (أُصْمُت) ومُنع الصرف للعلمية والعدل، وذلك نحو ما ورد في قول الشاعر: [٣]

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً باتَتْ وباتَ بها
بوَحْشِ إِصْمِتَ في أَصْلابِها أَوَدُ

بقطع ألف (إصمت) وفتح التاء مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضا عن الكسرة ؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل.

وقد ذهب ابن مالك [٤] إلى أنه علم مرتجل و رَدَّ القول بنقله : بأنه لو كان منقولاً من الأمر لكان ينبغي أن تكون همزتُه همزةَ وصل، ولكان ينبغي أن تكون ميمُه مضمومةً إن كان مِنْ يَصْمُت، أو مفتوحةً إن كان من يَصْمَت؛ ولأنه كان ينبغي ألاَّ يؤنث بالتاء وقد قالوا إصْمِتة والمنقول لا يغير.

أما قطع همزته فقد أجيب عنه: بأن فعلَ الأمر يجبُ قَطْعُ[٥] همزتِهِ إذا سُمِّي به نحو إشرب ؛لأنه بصيرورته اسما يصير له حكم الأسماء، فهمزة الوصل قد دخلت على أسماء قليلة نحو: "ابْنٍ"، و"ابْنَةٍ"، و"اثْنَيْنِ"، و"اثنَتَيْنِ"، و"امْرِىءٍ"، و"امْرَأَةٍ"، و"اسْم"، و"اسْتٍ"، وليس هذا منها؛ وإنما تكون في الفعل والاسم الجاري مجراه (المصدر) نحو اقتدر اقتدارا، والإلحاق بالكثير أولى، وأما كسرها (في

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٣٠، وينظر : الإنصاف ٣٢٨/١ مسألة رقم (٥٧) .

(٢) شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي صـ ١٤٨ .

(٣) البيت من البسيط وهو للراعي النميري في ديوانه ــ تحقيق : راينهرت فايبرت ــ المعهد الألماني للأبحاث الشرقية. بيروت١٩٨٠م صـ ٦٩ وبعضهم يروي البيت بوصل الألف وإسكان التاء (اصمِت) فيكون حينئذ من باب التسمية بالجملة المحكية، وهناك من يقول بنقل اصمت و يوجه منعه من الصرف للتعريف والتأنيث .ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/١، وشرح الرضي ١٧١/١، والمراد بِوَحْشٍ إصمت، أي بقفر خَال لَا أحد بِهِ.

(٤) شرح التسهيل ١٧١/١، وينظر توضيح المقاصد ٣٩٦/١ . المقاصد ٣٩٦/١ .

(٥) قال ابن جني : وقطع الهمزة من (اصمت) مع التسمية به خاليا من ضميره هو الذي شجع النحاة على قطع هذه الهمزات إذا سمي بما هي فيه . المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة ــ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) صـ ٥٢، أما إن سميت باسم فيه همزة الوصل كـ (ابن واسم) أبقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل إلى قبيل .شرح الرضي على الكافية ٢٧٤/٣.

إصمت) فلأن التغيير يؤنس بالتغير، والأعلام كثيرًا ما يغير لفظها عند النقل تبعًا لنقل معانيها، كما قيل في (شمس بن مالك) : شُمس (بضم الشين) فغيروا لفظ الشمس[1]

أما علة لحاق التاء فقد ألحقوها ليزيدوا في إيضاح ما انتحوه من النقل، ويعلموا بذلك أنه قد فارق موضعه من الفعلية حيث كانت هذه التاء لا تلحق هذا المثال فعلا، فصار إصمتة في اللفظ بعد النقل كأجربة وأبردة، وآنسهم بذلك تأنيث المسمى به وهو الفلاة، وزاد في ذلك أن إصمت ضارع الصفة؛ لأنه من لفظ الفعل وفيه معناه، أعني معنى الصمت وهو جثة لا حدث، وتلك حال قائمة وكريمة ونحو ذلك، فالتغيير في (اصمت) لازم عند ابن جني وإن لم يكن هناك سبب للتغيير سوى اطراد التغيير في الأعلام .[2]

وبهذا يتبين أن التغيير بقطع همزة (إصمت) علما جريًا على الكثير المستعمل في قطع همزات الأسماء، وكسرها لمغايرة فعل الأمر(اصمُت)، أو أنه لما التجأ إلى قطع الألف كسرها، ثم أتبعوه بكسر الميم منه، ثم بفتح آخره بعد أن كان ساكنا، فهي تغييرات أنس بعضها ببعض، لمناسبة وتوافق بينها، أو أنه تغيير جري على قَاعِدَة صياغة الأمر: أَنَّهُ إِنْ كَانَ ثَالِثُ المُضَارِعِ مَكْسُوراً، كُسِرَتْ هَمْزَةُ الوَصْلِ فِي الأَمْرِ و(إِصْمِتْ) جَاءَ عَلَى يَصْمِتُ بِالكَسْرِ، وهي لغة نادرة وقيل : لم يسمع .[3]

وقد اسْتَشْكل بعضهم كَون إصمت مَنْقُولًا من الْفِعْل دون ضَمِيره ؛وذلك لِأَنَّهُ جمعٌ بَين نقيضين ؛لأنهم قد سموا بِهِ بعد الْأَمر للمواجهة فَلَا بُد من الضَّمِير فِيهِ.) وَإِذا كَانَ كَذَلِك فَهُوَ من بَاب الْمُسَمّى بِالْجُمْلَةِ المركبة من الْفِعْل وَالْفَاعِل. اللَّهُمَّ إِلَّا أَن يَكُونُوا نزعوه بعد التَّسْمِيَة تحكماً مِنْهم .

وقد أجيب بأنه: إِذا سمي بِفعل فَإِن لم يعْتَبر ضَمِيره الْفَاعِل فَهُوَ مُفْرد لَا ينْصَرف، وَإِن اعْتبر ضَمِيره فَهُوَ جملَة محكية.

وَاسْتَشْكلوا أَيْضا قطع الْهمزَة بعد التَّسْمِيَة به بِأَنَّهُ من بَاب تَحْصِيل الْحَاصِل ؛لِأَنَّهَا مَقْطُوعَة ؛ وذلك لِأَن الْمَكَان عِنْدهم إِنَّمَا سمي بقول الرجل لصَاحبه: اصمت يسكته بذلك من غير أَن يكون تقدمه كَلَام قبله وَصله بِهِ فوصل الْهمزَة. وَكَذَا كل فعل أَمر من يفعل قطعت همزته.

وقد أجيب بأن مُرَادهم الْتِزَام قطعهَا بعد التَّسْمِيَة درجاً وَابْتِدَاء بِخِلَاف إصمت قبل التَّسْمِيَة فَإِن الْهمزَة لَا تقطع فِي الدرج وَهَذَا ظَاهر[4]

والذي أراه أن أيسر ما قيل في إصمت كونه علما مرتجلا لَا مَنْقُولا، فلا يحتاج حِينَئِذٍ

---

(1) ينظر : الكشاف ٨١٤/٤، و البحر المحيط ٢٤٣/٥، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/ ٥٣٨، ٥٣٩، ويجوز عند أبي حيان أن يكون (شمس) منقولا من (شُمس) الجمع، كما جاء (أذناب خيل شمس) فلا يكون من تغيير الأعلام . البحر المحيط ٥٦٦/١٠ .

(2) ينظر: المبهج صـ ٥٣، والتذييل والتكميل ٣٠٩/٢، ٣١٠.

(3) ينظر: قطاف الأزاهر والتقاط الجواهر صـ ١٤٧، وخزانة الأدب ٣٠٤/٧.

(4) خزانة الأدب ٣٢٩/٧، ٣٣٠.

إِلَى تَوْجِيه قطع همزته وكسرها ثم كسر الْمِيم، وَيكون منع صرْفه للعلمية والتأنيث الْمَعْنَوِيّ، وَفِي إصمتة التَّأْنِيث اللَّفْظِيّ على طَرِيقَة وَاحِدَة. [١]، ولكن الأولى كونه علما منقولا من الأمر المجرد من ضميره، وغيّر جريا على الكثير المستعمل في الأعلام .

إتباع حركة المنادى المبني لحركة (ابن):

الأصل إتباع حركة الصفة للموصوف، ولكن لما كان النداء باب تغيير، والأعلام كذلك يكثر فيها التغيير، أجازوا إ تباع حركة المنادى العلم المبني [٢] لحركة الصفة إذا كانت ابنا بين علمين ولم يفصل بين المنادى و(ابن) بفاصل، وإن كانت إحدى الحركتين إعرابا والأخرى بناء فقالوا : يا زيدَ بنَ عمرو، ففتحوا الدال من زيد اتباعا لحركة نون ابن ؛ وذلك لكثرة تغيير الأعلام بالنقل، والتغيير يأنس بالتغيير [٣]، وقد سوغ ذلك ضعف الحاجز الذي بين المنادى و(ابن)، فهو ساكن غير حصين، فصار بمنزلة شيء واحد؛ وذلك لأن الابن لا ينفك عن الأب كما أنه لا ينفك عن الابن فكانت صفة لازمة له، والصفة والموصوف من حيث المعنى بمنزلة شيء واحد كـ حضرموت، وإذا تنزلا بمنزلة شيء واحد أتبعت حركة المنادى حركة الابن .

ولم يعكس (باتباع ابن للمنادى)؛ لأن الحركة التي استحقها الابن حالة الانفراد كانت إعرابية وهي النصب لكونه مضافًا، وحركة المنادى الضم وهي بنائية، واتباع البنائية أولى لكون الإعرابية أقوى، كما أن حركة الإعراب في الأصل لمعنى وحركة البناء لغير معنى أي: غير دالة على معنى في المبني كدلالة حركة الإعراب على معنى في المعرف؛ فحركة الإعراب حينئذٍ ذات فائدة، وحركة البناء غير ذات فائدة، فكونها تابعة أولى من أن تكون متبوعة [٤]

والظاهر أن سيبويه قد اعتمد على قياس التمثيل في إجازة ذلك، حيث جعله بِمَنْزِلَة قَوْلك هَذَا امْرُؤ، ومررت بامرئ، وَرَأَيْت امْرأ، فتكون حركة الرَّاء تَابِعَة لحركة الإعراب بعدها ، وكذلك آخر الِاسْم الأول تَابع لنون (ابْن)، وَهُوَ وَ(ابْن) شَيْء وَاحِد، ظهر ذلك عند تعرضه لقول العجاج: [٥]

يا عمرَ بنَ معمرٍ لا منتَظَرْ

(وإنما حملهم على هذا أنهم أنزلوا الرفعة التي في قولك :زيد بمنزلة الرفعة في راء امرئ،

---

[١] ينظر :شرح التسهيل ١/١٧١، ١٧٢ .

[٢]) وإنَّما بني الْعلم المفرد في النداء لأنه صَار مَعَ حرف النداء كالأصوات نَحْو (حوبَ) و (هِيدَ) و (هلا) زجر الْإِبِل و (عَسْ) فِي زجر البغال ؛ لِأَن الْغَرَض من الْجَمِيع التَّنْبِيه وَلَيْسَ بمخبر عَنهُ وَلَا مُتَّصِل بمخبر عَنهُ ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٣٠.

[٣]) ينظر الأشباه والنظائر ص١٦١.

[٤]) ينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب صـ ١٩٧ وشرح ابن يعيش١/٣٣١و المقاصد النحوية للعيني ٢/٨٠٠ .

[٥] الرجز في ديوان العجاج بتحقيق وليم بن الورد صـ ١٨، وينظر :الكتاب٢/ ٢٠٤ ومعاني القران للفراء ١/٣٢٦،والمقتضب ٢/٣١٤،٤/٢٣١ والأصول في النحو ١/٣٤٥.

والجرة بمنزلة الكسرة في الراء، والنصبة كفتحة الراء، وجعلوه تابعا لـــ (ابن)، ألا تراهم يقولون: هذا زيدُ بنُ عبد الله، ويقولون: هذه هندُ بنتُ عبد الله فيمن صرف؛ فتركوا التنوين ها هنا لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لما كثُر في كلامهم، فكذلك جعلوه في النداء تابعا لابن، وأما مَن قال: يا زيدُ بنَ عبد الله، فإنه إنما قال هذا زيدُ بنُ عبد الله وهو لا يجعله اسما واحدا، وحذف التنوين لأنه لا ينجزم حرفان. [١]

والضم [٢] عند المبرد أولى، قال: والأجود أن تقول يَا زيدُ بن عَمْرو على النَّعْت وَالْبدل)، فكأنه دعا زيدا ثم أبدل منه .[٣]، وعليه أنشـــد قول الراجز: [٤]

يَا حَكَمَ بْنَ المُنْذِرِ بْنِ

قال :وَلَو أَنْشدْ يَاْ حكمُ بن الْمُنْذر كَانَ أَجود

والأولى اتباع المنادى المبني حركة (ابن) في النداء، لأنه لما غير فيه بالبناء ساغ التغيير فيه باتباع حركة (ابن) في النداء، فالنداء باب تغيير، والتغييير يأنس بالتغيير، فتناسب الحركة بينهما بالفتح فيه خفة، لأنهما كالاسم الواحد .

قطع همزة اسم(الله) في النداء :

الذي عليه أكثر النحاة[٥] أن (ال) في اسم اسم الله ليست للتعريف؛ لأنّه سُبْحَانَهُ واحدٌ لَا يتعدَّد فَيحْتَاج إِلَى التَّعْيين .

وَقد اخْتصَّ هَذَا الِاسْم[٦] بأَشْيَاء لَا تجوز فِي غَيره منها نداؤه مع (ال)،قال سيبويه فـــي باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم: "واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اســما فيــه الألف واللام البتة؛ إلا أنهم قد قــالوا: يــا الله اغفِر لنا، وذلك من قبل أنه اسمٌ يلزمه الألف واللام لا يفارقانه تعظيما، وقد كثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلــة الألــف واللام التي من نفس الحروف". [٧]

فجواز دخول (يا) على اسم الله ؛ لكثرته في كلامهم، وجريه مجرى الأعــلام ولــزوم الألف واللام له ؛ أو لأن أصله إلــه [٨] ثــم

---

[١]) كتاب سيبويه ٢/ ٢٠٤ وينظر : معاني القرآن للفراء ٣٢٦/١،و المقتضب ٣١٤/٢ و٢٣١/٤ هَذَا باب تَابِعَة اللَّذين يجعلان بِمَنْزِلَة اسْم وَاحِد والأصول في النحو ١/ ٣٤٥، والتعليقة على كتاب سيبويه ٣٤٦/١.

[٢]) ويتعين الضم إذا كان الابن غير صفة، بأن كان بدلا أو بيانًا أو منادى سقط منه حرف النداء، أو مفعولا بفعل محذوف تقديره: أعني، ونحوه. التصريح ٢١٦/٢.

[٣]) المقتضب ٢٣١/٤، وينظر ٣١٥/٢ .

[٤] الرجز لبعض بني الحرماز في الكتاب ٢٠٣/٢، وهو في لسان العرب ١٥٨/١٠، الصحاح (سردق) ١٤٩٦/٤، والشاهد (يا حكم) بالفتح، اتباعا لحركة (ابن)، وبالرفع على الأصل في بناء المنادى المفرد.

[٥] ينظر: اللامات للزجاجي صـــ ٥٢، وعلل النحو للوراق صـــ ٣٤٣ واللمع في العربية لابن جني صـــ ١١٢، واللبلب ١،٣٣٦، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٦/٣ و١٣٠٧.

[٦] خواص هذا الاسم في:(اللهم، وتالله، والله، وها الله ذا، والله مجرورا بحرف مقدر في السعة و: أفألله لتفعلن، بقطع الهمزة) . ينظر شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٨٣ وشرح ابن يعيش ١٣٧/٥.

[٧] الكتاب٢/ ١٩٥وينظر: ٢/ ٢٧٥(باب النفي بــلا)، ٤٠٠/٢ (باب أي) والمقتضب٢٤٠/٤.

[٨] وَعند آخَرين أُلقيت حركتها على (اللَّام) ثُمَّ أدغمت إِحْدَاهمَا إِحْدَاهمَا فِي الْأُخْرَى فنابت اللَّام عَن الْهمزَة أَو أَنَّه لما كثر استعمالهم هَذِه الْكَلِمَة حذفت الهمزة للتخفيف، وكثرة

دخلت الألف واللام، وحذفت الهمزة، فصارت الألف واللام لازمتين كالعوض من الهمزة المحذوفة، فصارتا كأنهما من نفس الكلمة فلذلك دخل عليه حرف النداء [١] ؛ ولأن التغيير يأنسُ بالتغيير [٢] قطعوا همزته في النداء فقالوا :(يا أله) ؛ذلك لأن النداء باب تغيير عن الأصول، قال سيبويه : "قالوا يا أللهُ، فخالفوا ما فيه الألف واللام، لم يصلوا ألفَه وأثبتوها"[٣]

وأما قطعها في القسم إذا كان قبله فاء قبلها همزة استفهام نحو : أفأالله لتفعلن، فعوضا من حرف القسم، قال سيبويه في باب (ما يكون ما قبل المحلوف به عوضا) : " وقد تعاقب ألف اللام حرف القسم كما عاقبته ألف الاستفهام و(ها)، فتظهر في ذلك الموضع الذي يسقط في جميع ما هو مثله للمعاقبة، وذلك قولهم: أفأالله لتفعلنَّ. ألا ترى أنك إن قلت: أفو الله، لم تثبت". [٤] ؛ لأنها لما جعلت عوضا قطعت، فلا تقطع مع الواو ؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه، كما لم يجمع بين (رب) والواو النائبة عنها في قول الشاعر :

وبَلَدٍ عامِيَةٍ أعماؤُهُ [٥]

وقوله الآخر:

وبَلَدٍ مِلْءِ الفِجاجِ قَتَمُهْ[٦]

أما السهيلي فقد ذهب إلى أن الألف واللام في اسم الله من نفس الكلمة،" إلا أن الهمزة وصلت لكثرة الاستعمال، على أنها (فيه) جاءت مقطوعة من القسم، (حكى سيبويه) : " أفأالله لأفعلن "، وفي النداء نحو قولهم: " ياأالله ".[٧]

و يرى الجوهري أن الهمزة من (إلاه) حذفت، لما دخلت عليها الألف واللام تخفيفا، لكثرته في الكلام، ولو كانا عوضا منها لما اجتمعتا مع المعوض منه في قولهم : (الإله)، وقطع الهمزة في النداء للزومها تفخيما لهذا الاسم .[٨]

وهو الأولى، ولكن ساغ الجمع بين (يا) و(ال) في النداء ؛ لأنه باب تغيير، وقد قطعت همزته جوازا، تفخيما لهذا الاسم .

أما ابن مالك فقد استدل على كون همزة (ال) المعرفة قطعا بهذين الموضعين(يا أالله ــ أفأالله) فقال : " أنه لو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل لم تقطع في: يا أالله، ولا في قولهم: فأالله لأفعلنّ، بالقطع تعويضا من حرف الجر، لأن همزة الوصل لا تقطع إلا في اضطرار، وهذا

الاستعمال لما دخلت (أل) ينظر اللمع في العربية ص١١٢ و اللباب في علل البناء والإعراب ٣٣٦،٣٣٧/١ .

(١) اللامات صـ ٥٢، وينظر : أسرار العربية ١٧٦/١ .

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٨/ ٥٠٧.

(٣) الكتاب٢/ ١١٥.

(٤) الكتاب لسيبويه ٣/ ٥٠٠ .

(٥) الرجز لرؤبة في ديوانه بتحقيق وليم بن الورد دار ابن قتبة للطباعة والنشر صـ٣ وينظر : امالي ابن الشجري ٢١٧/١، وشرح كتاب سيبويه ١٦٠/٢، ٦٩/٥، والمرتجل لابن الخشاب ٢٢٤/١.

(٦) الرجز لرؤبة في ديوانه صـ١٥٠ برواية (بل بلد) وينظر : اللباب ٣٦٦/١، والإنصاف ٤٣١/٢ والفجاج : جمع فج، وهو الطريق الواسع .

(٧) نتائج الفكر في النحو صـ ٤١.

(٨) ينظر: الصحاح(أله) ٦/ ٢٢٢٣والجني الداني في حروف المعاني صـ ١٩٩.

الذي ذكرته قطع في الاختيار، روجع به أصل متروك، ولو لم يكن مراجعة أصل لكان قولهم: فأالله لأفعلن، أقرب إلى الإجحاف منه إلى التعويض، إذ في ذلك جمع بين ما أصله أن يثبت، وإثبات ما أصله أن يحذف، فصح أن الهمزة المذكورة كهمزة: أم، وأن، وأو.[١]

وقد ضعفه أبو حيان بقوله [٢]: فأما "يا أالله" فليست واجبة القطع، بل قيل: ياالله بحذفها وقيل بالقطع ، والقطع شذوذ في القياس، لكنه تغيير أنس بتغيير، وقد احتمل الشذوذ في هذا الاسم بأن نودي وفيه أل، ومحسن ندائه أنها لا تنفك من الاسم، وأما "أفأ لله لأفعلن" فالاستغناء عن التعويض بقطع الهمزة قليل [٣] فلا يجعل يجعل مثل هذين الموضعيين الشاذين الجائز معهما غيرهما من حذف الهمزة دليلاً على أن الأصل همزة قطع.

ترخيم نحو(ثبة) في النداء :

إذا كان الاسم المنادى على ثلاثة أحرف لم يجز ترخيمه[٤] ؛ لأنه أقل الأصول، فلم يحتمل الحذف، فإن كان الثالث هاء التأنيث جاز ترخيمه ؛ نقول في ترخيم ثبة : يا ثب أقبل، وذلك لأن الهاء ليست من بناء الاسم، وإنما هي بمنزلةِ اسم ضُمَّ إلى اسم كَـ الاسم المركب، فلما كانت في المعنى منفصلة جاز حذفها [٥] وإن لم يكن ما هي فيه علما، قال سيبويه في باب ما أواخر الأسماء فيه الهاء : "اعلم أن كل اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك، كان اسما خاصا غالبا، أو اسما عاما لكل واحد من أمة، فإن حذف الهاء منه في النداء أكثر في كلام العرب، ... وأما ما كان على ثلاثة أحرف مع الهاء فنحو قولك: يا شا ارجُني، ويا ثُبَ أقبِلي، إذا أردت: شاة وثُبةً".[٦]

وقد سوغ الترخيم في (ثبة) ونحوه كثرته في كلامهم، قال ابن يعيش :"إنّما ساغ الترخيمُ فيما كان فيه تاءُ التأنيث، وإن لم يكن عَلَمًا، نحوِ: "يا ثُب"، في "ثُبَةٍ، "لكثرةِ ترخيمِ ما فيه هاءُ التأنيث، فإنّه لم يكثر في شيء ككثرته "[٧]

وأيضا فان وضع التاء على الزوال وعدم اللزوم، فهي كاسم ركّب مع اسم، بدليل أن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحا، فتحذف كما يحذف الثاني من المركب، فكأن الترخيم لم يحذف من الاسم شيئا، وهي مع ذلك قد وقعت موقعا

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٥٥، وتمهيد القواعد ٨١٩/٢.

(٢) التذييل والتكميل ٢٢٦/٣،٢٢٥.

(٣) قال ابن مالك : " وقد يستغنون عند الحذف بقطع الهمزة كقول بعضهم : (أفأالله لأفعلن) شرح الكافية الشافية ٨٢٤/٢.

(٤) الترخيم مأخوذ من قولهم : صوت رخيم إذا كان لينا ضعيفا، والمراد به : حذفُ أواخر الأسماء المفرد تخفيفا، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفا. ينظر : الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٣٩)، وعمدة الكتاب للنحاس ٣٣٤/١، وشرح ابن يعيش ٣٧٤/١ .

(٥) ينظر : اللمع في العربية صـ ١١٧، وعلل النحو للوراق صـ ٣٥٠ .

(٦) الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٤١، وينظر الأصول ٣٦٢/١. وشاة راجن وداجن : إذا استأنست وألفت المكان، ومن العرب من يقول : شاة راجنة وداجنة . بنظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٧٣/١ .

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٣٧٦/١، ٣٧٧.

يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي، وهو آخر المنادى، فالتغيير اللازم لها من نَقْلها من التاء إلى الهاء يُسهّل تغييرَها بالحذف ؛ لأنّ التغيير مُؤنسٌ بالتغيير. [١]

وإنما لم يبال ببقاء نحو ثبة، بعد الترخيم على حرفين ؛لأن بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم بل مع التاء أيضا كان ناقصا عن ثلاثة؛ إذ التاء كلمة أخرى لكنها امتزجت بها [٢]

حكاية العلم:

المشهور عن العرب أن بني تميم لا يحكون العلم مطلقا، أما أهل الحجاز فأجازوا حكاية[٣] الأعلام غير المتيقن نفي الاشتراك فيها [٤] ؛ وذلك لكثرتها في كلامهم، وأيضا فإن وضعها على التغيير [٥]، فكلها منقولة إلا اليسير منها، والحكايةُ تَغْيير فَهُوَ من جنس مَا لحقها من التغيير، والتغيير يأنس بالتغيير [٦]

و لا يحكى إلا بـ(مَن) خاصة ؛وذلك لأن (مَن) اسم مبني فلا يظهر فيه قبح الحكاية لعدم ظهور الرفع، ولا يصح أن يجيء الخبر على صورة المنصوب والمجرور، وقد فهم ذلك من قول سيبويه في باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بمَن : " اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيت زيدا: مَن زيدا؟ وإذا قال مررتُ بزيد قالوا: مَن زيد؟ وإذا قال: هذا عبد الله قالوا: من عبد الله؟ وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال. وهو أقيسُ القولين. [٧]

وقد علل لذلك بقوله :" فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسئول، كما قال بعض العرب: دعنا من تَمْرتان، على الحكاية لقوله: ما عنده تمرتان.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٨٦/١ مسألة رقم (٤٨)، وينظر: اللباب ١/ ٣٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش٣٧٦/١، ٣٧٧ ٤٠٩، وشرح الشاطبي على الألفية ٤٠٩/٥. والكليات صـ ٨٩٢.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣٩٧/١.

(٣) الحكاية من: حاكيت الشيء إذا شاكلته، و هي بهذا المعنى عند النحويين قال الزمخشري هي:" أن تجيء بالقول بعد نقله على لستبقاء سيرته الأولى". الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٢٢/١ وتوجيه اللمع صـ ٥٩١وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ٦٨٠/٢.

(٤) وهذا بخلاف العلم الذي يتيقن نفي الاشتراك فيه فإنه لا يحكى، فلا يقال: من الفرزدق لمن قال: رأيت الفرزدق، لأنه قرن بما يزيل الالتباس لذا عاد إلى قياسه لزوال اللّبس . ينظر: شرح كتاب سيبويه ١٨٩/٣، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ٢/ ٦٨٧.

(٥) فالأعلام قد غيَّرت كثيرا نحو : محبب و مكوزة وتهلل، قال ابن جني: "محبب" شاذ لا يقاس عليه، وقياس مَحَبّ كمَرَدّ، ومَسَدّ. ولكن الأسماء الأعلام قد تغير كثيرا عما عليه غيرها مما ليس علما نحو قولهم: " وثُهْلُل ومَزْيد، ومَكْوزة، ومعد يكرب،" وغير ذلك. وقياس حيوة: حية، وثهلل: ثَهَلّ، ومكْوَزة: مكازة، ومعد يكرب: معدي كرب؛ لأن ما اعتل لامه لم يبن منه مَفْعِل -بكسر العين- إنما يجيء مفتوح العين نحو المشتى والمغزى، ولا يقولون: المشتي ولا المغزى ونحوهما. ينظر : المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني صـ ١٤٢، وينظر :اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٣٥، وتوجيه اللمع صـ٥٩٢.

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٣٥ وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٥٤٥/٩ وأسرار العربية صـ ٢٧١.

(٧) الكتاب لسيبويه ٢/ ٤١٣.

وسمعتُ عربيا مرة يقول لرجل سأله فقال: أليس قُرشياً؟ فقال: ليس بقرشيا، حكاية لقوله، فجاز هذا في الاسم الذي يكون علَماً غالبا على ذا الوجه، ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه، وذلك أنه الأكثر في كلامهم، وهو العلَم الأول الذي به يتعارفون. وإنما يُحتاج الى الصفة إذا خاف الالتباس من الأسماء الغالبة. وإنما حكى مبادرة للمسئول، أو توكيدا عليه أنه ليس يسأله عن غير هذا الذي تكلم به. والكُنية بمنزلة الاسم" [1]

فأهلُ الحجاز قد تَحرزوا بالحكاية لِما قد يعرِض في العَلَم من التنكير بالمشاركة في الاسم، فجاؤوا بلفظه، لئلا يتوهم المسؤولُ أنّه يُسأل عن غيرِ مَن ذَكَرَه من الأعلام، وخصّوا الأعلامَ بذلك لكثرة دَوْرها وسعةِ استعمالها في الإخبارات، والمعامَلات، ونحوهما، ولأنّ الحكاية ضربٌ من التغيير، إذ كان فيها عدولٌ عن مقتضَى عمل العامل، والأعلامُ مخصوصةٌ بالتغيير. ألا ترى أنهم قالوا: "رجاء بن حَيْوَةَ"، وقالوا: "مَحْبَب"، و"مَكْوَزَةُ"؟ وساغ فيها الترخيمُ دون غيرها من الأسماء؛ لأنها في أصلها مغيرةٌ بنَقْلها إلى العَلَمية، والتغييرُ يُؤْنِس بالتغيير. [2]

وكان يونس يجري الحكاية في جميع المعارف، ويرى بابها وباب الأعلام واحدا، وقد يجوز مَا قَالَ وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ وَإِنَّمَا هُوَ على قَول من قيل لَهُ عِنْدِي تمرتان، فَقَالَ دعنى من تمرتان، وقيل لَهُ رَأَيْت قرشيا فَقَالَ لَيْسَ بقرشيا. [3]

ويرد عليه: بأنه إنما ساغت الحكايةَ في الأعلام لما توهموه من تنكيرها، ووُجودِ التزاحم لها في الاسم، فجاؤوا بالحكاية لإزالةِ توهمِ ذلك، وهذا المعنى ليس موجودًا في غيرها من المعارف؛ لأنه لا يصح اعتقادُ التنكير فيما فيه الألفُ واللام مع وجودهما، ولا فيما هو مضاف مع وجودِ الإضافة، وكذلك سائرُ المعارف. (٤)

إمالة الحجاج والعجاج:

الإمالة والتفخيم لغتان مشهورتان على ألسنة فصحاء العرب، حيث يميلون ما تحقق فيه سبب الإمالة ؛ لذلك لا يميل أكثرهم نحو الحجاج والعجاج صفتين [5] كـ قَوْلهم: هَذَا رجل حجاج للرجل يكثر الحج، أو يغلب بالحجة ؛ وذلك لِأَنَّهُ لَا شيء يُوجِبهَا، قال سيبويه في باب ما أميل على غير قياس:(وأكثر العرب ينصبه ولا يميل ألف

---

(1) المرجع السابق ٢/ ٤١٣.

(2) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٢٤.

(3) ينظر : المقتضب ٢/ ٣٠٩.

(4) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٢٤.

(5) الصحاح ١/ ٣٠٣،٣٠٤ [حجج] الحَجُّ: القصد. والحجة: البرهان. تقول حاجَّهُ فحجَّه أي غلبه بالحُجَّةِ. وفي المثل: " لَجَّ فَحَجَّ ". وهو رجلٌ مِحْجاجٌ، أي جَدِلٌ. والتحاجُّ: التخاصُم. وحَجَجْتُهُ حَجًّا. فهو حجيج العين ٦٧/١ (باب العين والجيم) .

عج: العَجُّ: رفع الصوت، يقال: عَجَّ يَعِجُّ عجاً وعَجِيجا. وفي الحديث: أفضل الحَجِّ العَجُّ والثَّجُّ، فالعَجُّ رفع الصوت بالتلبية، والثَّجُّ صبُّ الدِّماء، يعني الذبائح، قال ورقة بن نَوْفَل: (الوافر)

ولَوجا في الذي كَرِهَت قُريشٌ ... وإنْ عَجَّتْ بمكَّتِها عَجيجا

حجاج إذا كان صفة، يجرونه على القياس)[١].

وأما إمالتهما علمين فأجازوها شذوذا [٢] في الرفع والنصب ؛ وذلك حملا على تصرف الأسماء وكثرة استعمالها، فهي موضوعة على التغيير، والتغيير يؤنس بالتغيير[٣]قال سيبويه :(باب ما أميل على غير قياس وإنما هو شاذ، وذلك الحجاج إذا كان اسما لرجل؛ وذلك لأنه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر؛ لأن الإمالة أكثر في كلامهم).[٤]

وقد وضح المبرد علة الإمالة فقال : " فَإِنَّمَا أمالوا للفصل بَين الْمعرفَة والنكرة، وَالاسْم والنعت؛ لأَن الإمالة أَكثر، وَلَيْسَ بالْحسنِ، النصب أحسن وأقيس[٥]

والأولى أن إمالة (الحجاج) علما في الرفع والنصب، وإن كانت على خلاف القياس فكثرة الاستعمال تسوغ التغيير ؛ لأن حكاية سيبويه عن العرب لا ترد، هكذا قال السيرافي .[٦]، وأما إمالتهما في الجر من نحو مررت بالحجاج أو العجاج فسائغة، وليست شاذة ؛ لأجل كسرة الإعراب، فهو بمنزلة : مررت بمال زيد .[٧]

المبحث الثالث

الإيناس بطلب التخفيف

قد يدخل بعض الكلمات بعض التغييرات التي غايتها رفض الثقل النطقي في بنية الكلمة ؛ وذلك لأن لغة العرب قائمة على الخفة الصوتية، ولاهجة وراء الجرس الموسيقي، توفره لألفاظها بكل ما أوتيت من قوة، ومن ثم يكون طلب الخفة [٨] حيث يوجد الثقل، قال سيبويه في باب الإدغام في حروف طرف اللسان : " وقالوا في مفتعلٍ من صبرت: مصطبرٌ، أرادوا التخفيف حين تقاربا، ولم يكن بينهما إلا ما ذكرت لك، يعني قرب الحرف، وصارا في حرفٍ واحد. ولم يجز إدخال الصاد فيها لما ذكرنا من المنفصلين، فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالصاد وهي الطاء؛ ليستعملوا ألسنتهم في ضربٍ واحد من الحروف، وليكون عملهم من وجهٍ واحد إذ لم يصلوا إلى الإدغام. ([٩]

ومثله قول المبرد في بَاب الإدغام فِي المقاربة وَمَا يجوز مِنْهُ وَمَا يمْتَنع : " وَاعْلَم أَنَّ مثل سيّد وميّت يجوز فِيهِ التَّخْفِيف، فَتَقول سَيْد ومَيْت ؛ لأَنَّه اجْتمع تثقيل الياءِ والكسرة فحذفوا لذَلِك، وَقَالُوا ميْت وهيْن ولَيْن [١٠]

ومثله قول الأنباري في أصل لام نحو (يد ودم) :" والأكثرون على أنه من ذوات الواو، إلا أنهم استثقلوا الحركة على حرف العلة فيهما؛ لأن الحركات تستثقل على حرف

---

(١) الكتاب٤/ ١٢٧.

(٢) " إنّما شذّت؛ لأنّها ليس فيها كسرةٌ، ولا ياءٌ ونحوهما من أسباب الإمالة، لذا فالأكثر فيها ترك الإمالة إلا في موضع الجر، كقولنا: مررت بالحجاج، فإمالَتُها سائغة وليست شاذة لأنها أقربُ لمكان الكسرة ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٤٥٨ وشرح ابن يعيش٥/٢٠١، والبديع في علم العربية ٢/ ٣٤٧.

(٣) توجيه اللمع صـ ٦١٤.

(٤) الكتاب٤/ ١٢٧ وينظر: شرح السيرافي على الكتاب ٤/ ٥٠٤.

(٥) ينظر: المقتضب ٣/٥١.

(٦) شرح السيرافي على الكتاب ٤/ ٦٠.

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٤٥٢.

(٨) التخفيف تسهيل ما يثقل على اللسان أو في الطباع. رسالتان في اللغة صـ ٧١.

(٩) الكتاب٤/ ٤٦٧.

(١٠) المقتضب ١/ ٢٢٢.

العلة، فحذفوه طلبًا للتخفيف وفرارًا من الاستثقال، فبقيت (يدٌ ودمٌ)... والحذف قد جاز في مثله للتخفيف، فوجب أن يكون جائزًا. [١]

وقد ظهرت علة الإيناس طلبا للتخفيف في: جمع جيّئ ــ حذف ياء فعيلة وفُعيلة في النسب ــ تحريك العين في نحو(قائم) ــ المحذوف من سَيْد ونحوه ــ الحذف في(نبغ)ــ على ما يبدو في البيان الآتي :

جمع جيّئ:

انطلاقا من مذهب الخليل باطراد القلب المكاني في المعتل والمهموز، فقد جمع (جيئ) على (جياء) ؛ذلك لأن الهمزة هي التي في الواحد وليست عارضة، وإنما قدمت اللام(الهمزة) فيها على العين (الياء) ؛حتى لا يؤدي تركه إلى اجتماع همزتين[٢]، فأصلها (جايئ)، ثم نقلت إلى (جيائي) ثم أعلت إعلال قاض فصارت (جياءٍ)، قال سيبويه : (ومن جعلها مقلوبة فشبهها بقوله شواعٍ وإنما يريد شوائع، فهو ينبغي له أن يقول جياءٍ وشواء؛ لأنهما همزتا الأصل التي تكون في الواحد. وإنما جعلت العين التي أصلها الياء طرفاً، فأجريت مجرى واو شأوت وياء نأيت في فاعل) [٣]

أي: يجري هذا الجمع مجرى ما الهمزة فيه عين الفعل، فتصير حينئذ غير عارضة فلا يقال جيايا. [٤]

و الذي عليه أكثر النحاة قصر القلب المكاني على المسموع وإن كثر ؛وذلك لأنه لم يجيء منه في باب ما يصلح أن يقاس عليه [٥] [٥] لذا قالوا : في جمع جيئ جيايا، قال سيبويه:"وأما فعاعل من جئت وسؤت، فتقول فيه سوايا وجيايا؛ لأن فعاعل من بعت وقلت مهموزان، فلما وافقت اللام مهموزةً لم يكن من قلب اللام ياءً بد؛ وذلك قياسا على قلبها في جاءٍ وخطايا. فلما كانت تقلب ياء وكانت الهمزة إنما تكون في حال الجمع أجريت مجرى فواعل من شويت وحويت حين قلت: شوايا؛ لأنها همزة عرضت في الجمع وبعدها ياءٌ" [٦] . فأصلُ جيايا:"جَيايئُ"، فاكتنف ألفَ الجمع ياءان، فقلبت الثانية همزة، فقالوا "جَيائِئُ"، فقلبت الهمزة الثانية ياء لاجتماع الهمزتين وانكسار ما قبل الثانية فقالوا "جَيائِيُ"، ثمَّ حوَّلوه إلى "جَيَاءَيُ"، فتحرَّكت الياء وما قبلها مفتوح فقلبت ألفًا، فصار "جَياءَى، وكان هذا التحويل لازمًا[٧]، إذ كانوا قد يحوِّلون في مثل "صحارَى" مع أنه أخفُّ من "جياءَى"؛ لأنه لم تَعرِض فيه همزة كما

---

[١] الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٩٣.

[٢] وليس ما ذهب إليه الخليل بمتين، وذلك ؛لأنه إنما يحتزر عن مكروه إذا خيف ثباته وبقاؤه، أما إذا أدى الأمر إلى مكروه وهناك سبب لزواله فلا يجب الاحتراز من الأداء إليه .ينظر : شرح الرضي على الشافية ١/ ٢٥.

[٣] الكتاب٤/ ٣٧٩ بتصرف.

[٤] شرح السيرافي على الكتاب ٥/ ٢٩٢.

[٥] همع الهوامع ٤٧٩/٣.

[٦] الكتاب ٤/ ٣٧٨، ٣٧٩ بتصرف، وينظر: المقتضب ١٤٥/١والأصول في النحو ٢٩٦/٣ .

[٧] وذلك لأنَّ مخرج الهمزة يقرب من مخرج الألف، فكان كالتقاء ثلاث ألفات.

عرضت في "جياءَى"، وإنَّما لَزِمَ تحويله، لمَّا عرضت فيه الهمزة؛ لأنَّ عُروضها تغيير، والتغير يأنس بالتغيير، ثمَّ قُلبت الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين فصار جَيايا[١]، فعروض الهمزة في الجمع ألزمته التغيير .

حذف ياء فَعيلة وفُعيلة في النسب:

معلوم أن الحذف مقصد من المقاصد النحوية التي يعول النحاة فيها على طلب الخفة، ويتجلى ذلك في النسب إلى (فَعيلة وفُعيلة)، فقد حذفوا منهما تاء التأنيث أولا، ذلك لأن التاء يلزم حذفها في النسب ؛ ولأن سيبويه يرتضي علة الإيناس مسوغا لبعض التغييرات نجده يجيز حذف ياء فَعيلة وفُعيلة قياسا بعد حذف التاء وإبدال الكسرة فتحة في فَعيلة ؛ فرارا من توالي المتجانسات، فيقول في باب ما حذف الياء والواو فيه القياس : "وذلك قولك في ربيعة: ربعيٌّ، وفي حنيفة: حنفيٌّ، وفي جذيمة: جذميٌّ، وفي جهينة: جهنيٌّ، وفي قتيبة: قتبيٌّ ...؛ وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذف لازم لزمه حذف هذه الحروف؛ إذ كان من كلامهم أن يحذف لأمرٍ واحد، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم، إذ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغييرٍ واحد.) [٢]

يريد أن الكلمة كلما زاد التغيير بها كان الحذف لها ألزم فيما يستثقل منها، وإن ساواها في الاستثقال غيرها، مما لا يلزم فيه تغيير كتغييرها، ويعلل سيبويه لذلك بقوله : وهذا شبيهٌ بإلزامهم الحذف هاء طلحة؛ لأنَّهم قد يحذفون ممَّا لا يتغيَّر، فلمَّا كان هذا متغيِّراً في الوصل كان الحذف له ألزم"[٣]، وهذا الحذف مشروط بعدم تضعيف العين أو اعتلالها نحو: "شديدة"، و"طويلة"، فإنك تقول فيهما: "شديدي"، و"طويلي . [٤]

وقد زاد بعضهم شرطا ثالثا وهو شهرة الاسم المنسوب إليه مؤنثا كان أو مذكرا شهرة تمنع الخفاء واللبس عن مدلوله إذا حذفت الياء للنسب، قال ابن قتيبة: (وكذلك إذا نسبت إلى فَعيل أو فَعيلة من أسماء القبائل والبلدان، وكان مشهوراً ألقيت منه الياء، مثل: رَبيعة وبَجيلة، تقول: رَبَعِيٌّ، وبَجَلِيٌّ، وحَنيفَةَ حَنَفِيٌّ، وثقيف ثَقَفِيٌّ ...، وإن لم يكن الاسم مشهوراً لم تحذف الياء في الأول ولا الثاني).[٥]

---

[١] ينظر: الأصول ٣ /٢٩٧،و الممتع الكبير في التصريف صـ ٣٢٩،وشرح الرضي على الشافية ١٨٠/٣ .

[٢] الكتاب ٣٣٩/٣، وينظر : شرح السيرافي على الكتاب ٩٨/٤ .

[٣] الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٣٩.

[٤] وإنما اشترط نفي التضعيف؛ لأنهم لو قالوا في النسب إلى مثل قليلة وشديدة وملولة: قللي وشددي ومللي؛ لصاروا إلى ما يفرون منه من اجتماع المثلين من غير إدغام، وإنما اشترط صحة العين في (فعيلة وفعولة) ؛ لأنهم لو قالوا في مثل طويلة وقوله: طولي وقولي بالحذف؛ لأدى ذلك إلى وقوع الواو متحركة مفتوحا ما قبلها فيلزم حينئذ قلبها ألفا، فيقال: طالي وقالي، فتخرج الكلمة من صيغة إلى صيغة أخرى. تمهيد القواعد ٤٧٠٢/٩.

[٥] أدب الكاتب ص: ٢٨٠ و٢٨١، وحذف تاء التأنيث في النسب لخمسة أوجه: أحدها: أنَّها إنَّما حذفت لئلا تقع في حشو الكلمة، وتاء التأنيث لا تقع في حشو الكلمة. والثاني:

وقد جاء في الصحاح ما يثبت ذلك، قال الجوهري : " وإذا نسبت إلى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم قلت مَدَنيٌّ، وإلى مدينة المنصور مَدينيٌّ، وإلى مَدائِنِ كسرى مَدائِنِيٌّ، للفرق بين النَسب، لئِلا يختلط. [1]

والأولى حذف الياء من (فَعيلة وفُعيلة) في النسب، وإن لم يشتهر الاسم، ذلك لأن علة الحذف قائمة، وهي استثقالهم اجتماع المتجانسات (الكسرات والياءات)، ولأن الحذف يلزم مع كثرة التغييرات .

أما باب فَعيل و فُعيل نحو (ثقيف وقُريش) فالأجود فيهما عدم التغيير ؛ لأن التنقل مع التأنيث أكثر ؛ ولعدم وجود تغيير يأنس به حذف الياء، لذا قالوا في النسب: "فعيلي" بعدم حذف الياء، فرقًا بين المذكر والمؤنث ؛ أو لأن المذكر هو الأصل فكان الحذف من الفرع ؛لأنه الثاني ولاستثقالهم المؤنث. [2]

تحريك العين في نحو (قائم) :

مِنْ شأنِهم إذا اعتلَّ الفعلُ أَنْ يُعل اسمُ الفاعلِ الجاري عليهِ، فأَصلُ قَامَ: قَوُمَ وأَصلُ باعَ: بَيعَ فأبدلتِ الياءُ والواوُ أَلفينِ [3].

" وأما فاعلٌ من "قام، وباع"، فإنه يعتل ويهمز موضع العين منه، فتقول: "بائع، وقائم"، وإنما وجب همز عين اسم الفاعل إذا كان على وزن فاعل نحو "قائم، وبائع"؛ لأن العين كانت قد اعتلت فانقلبت في "قام، وباع" ألفا، فلما جئت إلى اسم الفاعل وهو على فاعل، صارت قبل عينه ألف فاعل، والعين قد كانت انقلبت ألفا في الماضي، فالتقت في اسم الفاعل ألفان، وهذه صورتهما "قَاْمْ" فلم يجز حذف إحداهما، فيعود إلى لفظ "قام"، فحرّكت الثانية التي هي عين، كما حرّكت راء "ضارِب"، فانقلبت همزة؛ لأن الألف إذا حركت صارت همزة، فصارت "قائم، وبائع" ؛ [4]، وكانت الثانية أولى بالحركة لأن لها أصلاً في الحركة؛ و لأنها قد أعلّت بالقلب، والإعلال يُؤنِّسُ بالإعلال فقلت بائع وقائم . [5].

أنها إنما حُذفت لئلا يؤدي إلى الجمع بين تاءي٦ التأنيث في النسب إلى المؤنث إذا كان المنسوب مؤنثًا، والثالث: أنها إنما حُذفت لأنَّ ياءي١ النسب قد تنزلا منزلة تاء التأنيث في الفرق بين الواحد والجمع، والرابع: أنها إنما حُذفت؛ لأن هذه التاء حكمها أن تنقلب في الوقف هاءً، فلمَّا كانت تتغير، ولا يمكن أن تجري على حكمها في أن تكون تارةً تاءً، وتارة هاءً؛ كان حذفها أسهل عليهم. والخامس: أنَّ تاء التأنيث بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم، ولو نسبت إلى اسم ضُمَّ إلى اسم، لحذفت الاسم الثاني؛ فكذلك –ههنا– تُحذف تاء التأنيث. أسرار العربية صـ٢٥٨، ٢٥٩

[1] الصحاح (م د ن) ٦/ ٢٢٠١.

[2] ولم يعكسوا؛ (أي لم يحذفوا من المذكر) لأن المؤنث حذفت منه تاء التأنيث في النسب، فحذفت الياء تبعًا لها .الممتع في التصريف ٣٢١، وينظر : الإنصاف ٢٨٦/١و أسرار العربية ٢٥٩/١.

[3] الأصول في النحو ٣/ ٢٤٥.

[4] ينظر : المنصف لابن جني صـ ٢٨٠، ٢٨١. وقد ذكر ابن السراج أنها هُمزتْ لأَنَّ أَصلَ الياءِ السكونُ في: يَقولُ ويبيعُ فوقعتْ بعدَ ساكنٍ فَهمزتْ. الأصول في النحو ٣/ ٢٤٥، ٢٤٦

[5] شرح التصريف للثمانيني صـ ٥٠٥. وينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف صـ ١٠٧، وشرح الرضي على الشافية ٧٧١/٢.

ويدل على أن الألف إذا تحركت انقلبت همزة، قراءة أيوب السختياني[١]: "غيرِ المغضوب عليهم ولا الضَّأَلِّين" لما حرك الألف لسكونها وسكون اللام الأولى بعدها انقلبت همزة. [٢]

ومثل إعلال اسم الفاعل ما وقع في مصدر الفعل الأجوف [٣] نحو إقامة واستقامة، والأصل إقوام واستقوام، فالتقى ألفان الأولى المنقلبة عن عين الكلمة (الواو) بعد نقل حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها، والثانية ألف المصدر فحذفت الألف الأولى (عين الكلمة) [٤] وكان حذفها أولى ؛لأن الإعلال يؤنس بالإعلال، وقد عوض عنها بتاء التأنيث، فصارتا إقامة واستقامة بوزن إفالة واستفالة [٥] [٥]

المحذوف من سَيْد ونحوه :

إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون، وكان سكونها أصليا، ولم تكن الكلمة علمًا، ولا مُرادًا بصحة واوها التنبيه على أصول أمثالها، ولا كانت تحقيرًا محمولا على تكسير، فإن الواو منه تقلب ياء، وتدغم الياء في الياء، وذلك نحو سيّد وميّت، والأصل سيود وميوت بوزن (فيعِل) [٦] قال سيبويه : باب ما تقلب الواو فيه ياءً وذلك لأن الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إياهما وممرهما على ألسنتهم، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعد الياء ولا قبلها، كان العمل من وجهٍ واحد ورفع اللسان من موضع واحد، أخف عليهم. وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو؛ لأنها أخف عليهم، لشبهها بالألف. وذلك قولك في فيعلٍ: سيدٌ وصيبٌ، وإنما أصلهما سيودٌ وصيوبٌ.

وكان الخليل يقول: سيدٌ فيعِلٌ وإن لم يكن فيعلٌ في غير المعتل، لأنهم قد يخصون المعتل بالبناء لا يخصون به غيره من غير المعتل. [٧]

ولما لم يوجد في غير الأجوف بناء فيعل ذهب بعضهم إلى أن أصل سيد وميت فيعَل، ثم غيّر على غير قياس، قال سيبويه : "وقد قال غيره{يعني الخليل}: هو فيعَلٌ، لأنه ليس في غير المعتل فيعِلٌ. وقالوا: غيرت الحركة لأن الحركة قد تقلب إذا غير الاسم، ألا تراهم قالوا بصريٌّ، وقالو أمويٌّ، وقالوا أختٌ، وأصله الفتح. وقالوا دهريٌّ. فكذلك غيروا حركة فيعلٍ، وقول الخليل أعجب إلي؛ لأنه قد جاء

---

(١) ينظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ٤٦/١، وأيُّوب السَّخْتِياني (٦٦-١٣١هـ) هو أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني البصري، أبو بكر: سيد فقهاء عصره. تابعي، من النساك الزهاد، من حفاظ الحديث. كان ثابتا ثقة رُوي عنه نحو ٨٠٠ حديث . الأعلام للزركلي ٢/ ٣٨.

(٢) ينظر : المنصف لابن جني صـ ٢٨٠، ٢٨١.

(٣) أعل المصدر لأنه جار على نمط فعله في ثبوت زيادات المصدر في مثل مواضعها من الفعل ؛ فلمناسبته التامة مع فعله أعل إعلاله . ينظر : شرح الرضي على الشافية ٣/ ١٠٨ .

(٤) هذا عند الأخفش، أما الخليل وسيبويه فيحذفان ألف المصدر ؛ لأنها طرف، والأطراف محل التغيير .

(٥) ينظر: شرح التعريف بضروري التصريف ٢٢٣/١.

(٦) ينظر : الإنصاف ٦٥٦/٢ مسألة رقم (١١٥).

(٧) الكتاب لسيبويه ٤/ ٣٦٥.

في المعتل بناءٌ لم يجىء في غيره، ولأنهم قالوا هيبانٌ وتيحانٌ فلم يكسروا. [١]

أي أنه لو كان الأصل عندهم الفتح في فيعِل وعدلوا به إلى الكسر لفعلوا مثل هذا في(هيبان وتيحان) ؛ لأن صدر هذا وأمثاله : هيّب وتيّح مثل فيْعل، فلو كان الأصل في (سيّد) وأشباهه (فيْعَل) ثم كُسر لكسر (هيْبان وتيْحان). [٢]

وهذه الياء يجوز فيها التَّشديدُ وَهُوَ الأصلُ، والتَّخفيفُ بحذفِ إحدى الياءين، فإن قيل: فأيُّ الياءين حذفوا للتّخفيف؟ قيل له: الياء التي انقلبت عن الواو ؛ لأنّها لمّا تغيّرت بالقلب من الواو هذا التّغيير، غُيّرت بتغيير الثاني بالحذف؛ لأنه آنسهم هذا التّغيير بالتّغيير[٣] قال قال سيبويه : (هذا باب الإضافة إلى كل اسم ولي آخره ياءين مد غمة إحداهما في الأخرى ...، وكذلك سيدٌ وميتٌ ونحوهما؛ لأنهما ياءان مد غمة إحداهما في الأخرى، يليها آخر الاسم. وهم ممَّا يحذفون هذه الياءات في غير الإضافة، فإذا أضافوا فكثرت الياءات وعدد الحروف ألزموا أنفسهم أن يحذفوا" [٤]

ثم قال معللا حذف المتحرك بقوله : "وكان حذف المتحرك هو الذي يخففه عليهم؛ لأنهم لو حذفوا الساكن لكان ما يتوالى فيه من الحركات التي لا يكون حرفٌ عليها مع تقارب الياءات والكسرتين في الثقل مثل أسيّد ؛ لكراهيتهم هذه المتحركات؛ فلم يكونوا ليفروا من الثقل إلى شيءٍ هو في الثِّقل مثله "[٥]

وقد استعمل قياس التمثيل في إثبات ذلك حيث قال : وأما قولهم: ميتٌ وهينٌ ولينٌ، فإنهم يحذفون العين، كما يحذفون الهمزة من هائرٍ؛ لاستثقالهم الياءات" [٦]

وقد فرق الفراء بين (ميّت) بالتضعيف و(ميْت) بالتخفيف في الاستعمال، فقال عند تعرضه لقوله تعالى {وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ }[٧] : " العربُ إذا كَانَ الشيء قد مات قالوا: ميْت وميِّت. فإن قالوا: هُوَ ميت إن ضربته قالوا: مائت وميّت، وقد قرأ بعضُ القراء (إِنَّكَ مَائِتٌ وَإِنَّهُمْ مَائِتُون) وقراءة العوام عَلَى (ميّت) [٨]

وقال أيضا في قوله تعالى {بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ}[٩] : تقرأ (لَمَيِّتُونَ) و (لمائتون) وميّتون أكثر، والعرب تَقُولُ لمن لم يَمت: إنك ميّت عَن قليل ومائت، ولا يقولونَ للميت الَّذِي قد مات، هَذَا مائت إنما يقال فِي الاستقبال، ولا يجاوز بِهِ الاستقبال.[١٠]

بينما لم يفرق الأخفش بينهما حيث قال في قوله تعالى : {إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ} : "وانما

---

[١] المرجع السابق ٤/ ٣٦٥، ٣٦٦.

[٢] شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٦٣.

[٣] ينظر : الخصائص ١/ ٥٠، وشرح التصريف للثمانيني صـ ٤٧٧.

[٤] الكتاب ٣/ ٣٧١.

[٥] الكتاب ٣/٣٧٠،٣٧١ وينظر: المقتضب ١/ ٢٢٢والأصول في النحو٣/٢٦٢ وشرح الرضي على الشافية ٢/ ٣٢.

[٦] الكتاب٤/ ٣٦٦، ٤٥٦باب (تحقير ما حذف منه ولا يرد)، يرد)، وينظر : التعليقة ٥/٥٥.

[٧] سورة إبراهيم: ١٧.

[٨] معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٢.

[٩] سورة المؤمنون: ١٥.

[١٠] معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٣٢.

هي "المَيِّتَةُ" خففت وكذلك قوله {بَلْدَةً مَيْتاً} يريد به "ميّتا" ولكن يخففون الياء كما يقولون في "هيّن" و"لَيّن": هَيْن" و "لَيْن" خفيفة. قال الشاعر: [١]

ليس مَن ماتَ فاستراحَ

بِمَيْتٍ إنَّما المَيْتُ مَيِّتُ الأَحْياءِ

فثقل وخفف في معنى واحد، فأما "الميتة" فهي الموت. [٢]

الحذف في(نبغ):

تحذف ياء المنقوص في حالتي الرفع والجر؛ وذلك لثقل الضمة والكسرة على الياء، فتقول: هذا قاض ومررت بقاض، فأسقطوها في الوقف؛ لأنها تسقط في الوصل من أجل التنوين . [٣]

قال المبرد :" تَقول هَذَا قاضٍ، فَاعْلَم لأَنَّ الضمّة والكسرة مستثقلتان فِي الْحُرُوف المعتلَّة، فأَمّا فِي النصب فتحرّك الياءُ ...،تَقول رأَيت قَاضِيا وغازيا، وأما مع الفعل فتحذف الياء في حالة الجزم تقول: لم يقض ولم يرم، فإِن لحق شَيْئًا من هَذِه الأَفعال الْجَزْم فآية جزمها حذف الْحَرْف السَّاكِن ؛لأَنَّ الْجَزْم حذف[٤]، ولا تحذف الياء في غير ذلك إلا في في الفواصل والقوافي ؛ قال سيبويه: "وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه أن لا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي. فالفواصل قول الله عز وجل: {وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ}[٥] و {ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ }[٦] و {يَوْمَ التَّنَادِ} التَّنَادِ} [٧]، و{الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ } [٨]، والأسماء أجدر أن تحذف؛ إذ كان الحذف فيها في غير الفواصل والقوافي، وأما القوافي فنحو قول زهير: [٩]

وأراكَ تَفْرِي ما خلقت وبعـ

ـض القوم يَخْلُقُ ثم لا يَفر

يريد: لا يفري، وإثبات الياءات والواوات أقيس الكلامين، وهذا جائز عربيٌّ كثير[١٠]، فحذف الياء من قوله (لا يفري)، على رأى من أسكن الراء ولم يطلق القافية للترنم، وإثباتها

---

(١) البيت من الخفيف، وقد نسب إلى عدي بن الرعلاء الغساني في مجاز القرآن لأبي عبيدة ١٦١/٢، وتاج العروس (موت)، وبلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ٢٤٦/٣، وشرح المفصل ٤٣٨/٥، والاستشهاد به على استعمال (ميت) بالتخفيف لمن مات ولمن لم يمت .

(٢) معانى القرآن للأخفش ١/ ١٦٦، وينظر : الحجة للقراء السبعة ٦/ ٢١١، ٢١٢، وشرح المفصل ٤٣٨/٥.

(٣) الأصول في النحو ٢/ ٣٧٤.

(٤) المقتضب ١/ ١٣٤.

(٥) سورة الفجر: آية ٤.

(٦) سورة الكهف: آية ٦٤.

(٧) سورة غافر: آية ٣٢.

(٨) سورة الرعد: آية ٩.

(٩) من الكامل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه صـ ٣٢ بتحقيق حمدوطماس ــ دار المعرفة . بيروت ــ الثانية ٢٠٠٥م، وفي الحيوان ١٨٢/٣، برواية (فلأنت تفري ...ثم لا يفري)،وعليها فلا شاهد في البيت.

(١٠) الكتاب٤/ ١٨٤وينظر: الأصول في النحو ٢/ ٣٧٦، وشرح أبيات سيبويه ٢٩٦/٢، وسر صناعة الإعرب ٢/ ١٣٦ و شرح الرضي على الشافية ٢/ ٣٠٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٤٦، ٢٢٩ . مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير ٢١/ ٤٨١، وينظر :إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات٢/ ٤٥.

هو الأقيس ؛ لأنه فعل لا يدخله التنوين، فيعاقب ياءه، فيحذف في الوقف كـ(قاض).

فسيبويه لم يجز حذف الياء مما لا تحذف فيه إلا في رؤوس الآي للتوافق بينها، كما في قوله تعالى : {وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ}[1]، وكذلك في القوافي للازدواج، أما قوله تعالى و{ مَا كُنَّا نَبْغِ }[2] بغير ياء في الوقف فهو من تمام الكلام، فأشبه رؤوس الآي، قال النحاس : " قالَ ذلِكَ مبتدأ (ما كُنَّا نَبْغِ) خبره وحذفت الياء لأنه تمام الكلام فأشبه رؤوس الآيات".[3]

أما الفراء فقد أجاز قراءة حمزة بحذف الياء قطعا ووصلا فقال: { مَا كُنَّا نَبْغِ }[4] كُتبت بحذف الياء، فالوجه فيها أن تثبت الياء إذا وصَلت وتحذفها إذا وقفت، والوجه الآخر: أن تَحذفها فِي القطع والوصل، قرأ بذلك حمزة، وهو جائز.[5]

وقد سوغ حذف الياء منه ثقلها ودلالة الكسرة عليها ؛ ولأن (ما) موصولة، وقد حذف عائدها وتقديره (ما كنا نبغيه) والحذف يؤنس بالحذف، ولذا لم تحذف الياء من (نبغي) في قوله{مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا }[6] ؛لأن (ما): إمَّا إمَّا استفهاميةٌ، وإمَّا نافيةٌ، ولا حَذْفَ على القولين حتى يُؤْنَسَ بالحذف. [7]، قال الزمخشري عند تعرضه لقوله تعالى {مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا }[8] (مَا نَبْغِى) للنفي، أي : ما نبغي في القول، وما نتزيد فيما وصفنا لك من إحسان الملك وإكرامه ... أو على الاستفهام، بمعنى أي شيء نطلب وراء هذا. [9] .

والأولى عدم قبول الإيناس علة لحذف ياء (نبغ)، ذلك لأن حذفها في الوقف بعد تمام الكلام تشبيه بالوقف على الفواصل، قال ابن جني : " فحذف الياء في هذا ونحوه في الوقف إنما هو لرءوس الآي وتشبيههم إياها بالقوافي[10]

---

(١) سورة الفجر: ٤.

(٢) سورة الكهف: ٦٤ وقد أثبت الياء فيها وصلا نافع وأبو عمرو والكسائي وأبو جعفر، وأثبتها في الوصل والوقف ابن كثير ويعقوب وحذفها وصلا ووقفا الباقون ينظر: السبعة في القراءات لأبي بكر البغدادي صـ ٤٠٣، ٦٨٤، وجامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ١٢١٣/٣ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٠١.

(٤) سورة الكهف: ٦٤.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٧، والأكثر عند غيره حذفها في في الوقف اتباعا لرسم المصحف وإثباتها في الوصل . ينظر إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٦٢،٢٦٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٥/٢ .

(٦) سورة يوسف: ٦٥.

(٧) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٦/ ٥٢٠.

(٨) سورة يوسف: ٦٥.

(٩) تفسير الكشاف الزمخشري ٢/ ٤٥٨، وينظر : إملاء ما من به الرحمن ٥٥/٢

(١٠) سر صناعة الإعراب ٢/ ١٣٥، ١٣٦.

المبحث الرابع

الإيناس بإثبات الأصالة والفرعية

الأصل والفرع[١] فرعان من فروع القياس (فالأصل هو المقيس عليه، والفرع يطلق على المقيس) والذي يعنينا في هذا الصدد استعمالهما في إثبات الأصالة والفرعية لبعض المسائل النحوية، قال ابن جني : (واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه ومن حمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن وأنه منها على أقوى بال، ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حده، فأعطوا الرفع في التثنية الألف والرفع في الجمع الواو والجر فيهما الياء، وبقي النصب لا حرف له فيُماز به، جذبوه إلى الجر فحملوه عليه، ثم لما صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضًا على الجر، فقالوا ضربت الهندات " كما قالوا مررت بالهندات " ولا ضرورة هنا ؛ لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا: رأيت الهندات، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكر عنه، فدل دخولهم تحت هذا مع أن الحال لا تضطر إليه على إيثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل وإن عرى من ضرورة الأصل) [٢]

ومثله ما ذكره ابن الشجري من كون تذكير المؤنث أسهل لأنه فرع، حيث قال : "ومن تأنيث المذكّر على المعنى تأنيث الأمثال في قوله عزّ وجلّ: {مَنْ جاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها}[٣] ؛ لأنّ الأمثال في المعنى حسنات، فالتقدير: عشر حسنات أمثالها. وإذا كانوا قد أنّثوا المذكّر على المعنى، فتذكير المؤنّث أسهل؛ لأنّ حمل الفرع على الأصل أسهل من حمل الأصل على الفرع. [٤]

وقد ظهرت علة الإيناس عند (إثبات الأصالة أو الفرعية)، في مواضع منها: حمل النصب على الجر في جمع المؤنث ــ القلب المكاني في (اطمأن)ــ همزة الممدود الأصلية في التثنية ــ الزيادة في (أوخي)، على ما يبدو في البيان الآتي :

حمل النصب على الجر في جمع المؤنث :

انطلاقا من قاعدة الأصل والفرع في الرتبة، وأن الفروع تنحط عن درجة الأصول ــ كان الأفصح في المجموع بألف وتاء [٥]

---

(١) الأَصْل أول يبْنى عَلَيْهِ ثَان، والْفَرْع ثَان يبْنى على أول . منازل الحروف صـ ٧٣.

(٢) الخصائص ١/ ١١٢.

(٣) سورة الأنعام: ١٦٠.

(٤) أمالي ابن الشجري ٣/ ٢٠٢، ٢٠٣.

(٥) كان الأرجح الوقف بالتاء، لأنهم لما أرادوا أن يكون في جمع المؤنث السالم زيادتان لم يمكنهم أن يزيدوا الواو ولا الياء مع الألف، لأنهم لو زادوها لانقلبتا همزة، فزادوا التاء معه، لأنها تصير بدلا من الواو كما في "تخمة" فصارت علامة التأنيث، وأغنت عن أن يقال في "مسلمة: مسلمتان، فلما أفادت هذه التاء الجمع والتأنيث. وأغنت عن علامة التأنيث والملحقة بالواحد أثبتت في الوقف، ولم تبدل هاء، وعاملوا ما ألحق بالجمع معاملته، لأنهم لما أجروه مجراه في الإعراب أجروه مجراه في غيره. التصريح ٢/ ٦٣٠.

ومع ذلك فقد حكى ابن جني عن قطرب أن طيئا يقولون: "كيف البنون والبناهْ، وكيف الإخوةُ والأخواهْ" قال: وذلك شاذ، فهؤلاء القوم يقيسون تاء جمع المؤنث السالم، على تاء تأنيث المفرد لكونها مفيدة معنى التأنيث كإفادتها معنى الجمع، شرح الرضي على الشافية ٢/ ٢٩٢ وسر

ألا تبدل تاؤه هاء في الوقف[1] ؛ لأنها لم تتخلص للتأنيث بل فيها معنى الجمعية فلا تبدل هاء، وتبدل في الواحد نحو :طلحة وفاطمة؛ وذلك فرقا بينها وبين تاء التأنيث اللاحقة الفعل نحو ضربت وقامت، وللمناسبة بين الأصل والفرع نجد أنه كما غُير في الواحد غُير في الجمع فحمل النصب على الجر؛ إذ كان تغييرا، والتغيير يؤنس بالتغيير. (٢)

والحق أن هذه إحدى ثلاث علل ذكرت لتوجيه حمل النصب على الجر في إعراب جمع المؤنث .

والعلة الثانية: أنه مشبه لما جمع بالواو و النون فحمل فيه النصب على الجر كما حمل نصب ذلك الجمع على جره؛ ليجري على سنن أصله، فالمؤنث فرع على المذكر، والفروع تُحمل على الأصول، قال سيبويه: (جعَلوا تاء الجمْع في الجرِّ والنصب مكسورة؛ لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوينَ بمنزلة النُّون؛ لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التنكير فأجروها مجراها.) [3]

أي أنهم جعلوا تاء الجميع في النصب والجر مكسورة؛ لأنهم قد جعلوا هذه التاء والحرف الذي قبلها، علامة لهذا الجمع، كما جعلوا الواو والياء علامة لجمع المذكر؛ ولاجتماعهما في هذا المعنى أشركوا بين النصب والجر في هذا الجمع، كما أشركوا بينهما في ذلك الجمع.[4]

وأما العلة الثالثة: فهي أنهم أرادوا التفرقة بين جمع السلامة من المؤنث وبين ما يشبهه في اللفظ، وليس بجمع سلامة كأبيات وأموات .[5]

والأولى أن موجب التغيير في جمع المؤنث أنسه بالتغيير في جمع المذكر، فجمع المذكر قد حمل فيه النصب على الجر، فلم يجعل للمؤنث على المذكر مزية، فحمل فيه النصب على الجر، لما تقرر من أن الفروع تحمل على الأصول .

القلب المكاني في (اطمأن) :

المشهور عند النحاة أن المجرد أصل المزيد ؛ لذا يرى البعض أن (اطمأن) مقلوب عن (طأمن) [6]؛ وذلك لأن اطمأن زيدت بها نون وألف وصل فيكون وزنه (افلعل)، وكذلك مطمئنٌّ، إنّما هي من طأمنت فقلبوا الهمزة، [7]، قال سيبويه في باب ما الهمزة فيه موضع اللام من بنات الياء والواو " مثل هذا في القلب طأمن واطمأن. فإنما حمل هذه الأشياء على القلب حيث كان معناها معنى ما لا يطرد ذلك فيه، كان اللفظ فيه إذا أنت قلبته ذلك اللفظ،

صناعة الإعراب ٢١٥/٢، ولم يتقبله بعضهم، قال ناظر الجيش :ولا أجد في النفس قبولا لذلك .تمهيد القواعد ٥٢٤١/١٠ .

[1] شرح الشاطبي على الألفية ٨١/٨ .

[2] اللباب في علل البناء والإعراب ١١٧/١.

[3] الكتاب ١٨/١.

[4] شرح السيرافي على الكتاب ١٤٦/١.

[5] التذييل والتكميل ١/ ١٥٣.

[6] طأمن الشيء : سكنه، والطمأنينة السكون، واطمأن الرجل اطمأنانا وطمأنينة : أي سكن، وَالْمِيمَ أَصْلُهَا أَنْ تَكُونَ بَعْدَ الْأَلِفِ لِأَنَّهُ مِنْ تَطَأْمَنَ أَيْ تَطَأْطَأَ وَإِنَّمَا قَدَّمُوهَا لِتَبَاعُدِ الْهَمْزَةِ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْفِعْلِ مِنْ هَمْزَةِ الْوَصْلِ فَتَكُونُ أَخَفَّ عَلَيْهِمْ فِي اللَّفْظِ كَمَا فَعَلُوا فِي أَشْيَاءَ حِينَ قَلَبُوهَا فِي قَوْلِ الْخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ فِرَارًا مِنْ تَقَارُبِ الْهَمْزَتَيْنِ . الروض الأنف ٢/ ٢٤١، ولسان العرب ٢٦٨/١٣ (فصل الطاء المهملة)

[7] ينظر : الكتاب٣/ ٤٦٧ باب (تحقير ما كان فيه قلب) والتعليقة ٣٢٠/٣.

فصار هذا بمنزلة ما يكون فيه الحرف من حروف الزوائد ثم يشتق في معناه ما يذهب فيه الحرف الزائد"[١]

فحجة سيبويه : أن "طأمن" غير ذي زيادة، واطمأنّ ذو زيادة، والزيادة إذا لحقت الكلمة لحقها ضرب من الوهن لذلك؛ وذلك لأنّ مخالطتها شيء ليس من أصلها مزاحمة لها وتسوية في التزامه بينها وبينه، وهو وإن لم تبلغ الزيادة على الأصول فحش الحذف منها فإنه –على كل حال– على صدد من التوهين لها؛ إذ كان زيادة عليها تحتاج إلى تحملها كما يتحامل بحذف ما حذف منها، وإذا كان في الزيادة طرف من الإعلال للأصل كان القلب مع الزيادة أولى؛ وذلك أن الكلمة إذا لحقها ضرب من الضعف أسرع إليها ضعف آخر[٢] فسيبويه جعل الأصل النظم الذي يكون للكلمة عند تجرُّدها من الزوائد، والآخر مغيَّر منه؛ لأنَّ دخول الكلمة الزوائدُ تغيير لها، كما أنَّ القلب تغيير، والتغيير يأنس بالتغيير. [٣]

وقد خالف الجرميُّ سيبويه فرأى أن (طأمن) مقلوب عن (طمأن) فهو من تقديم متلو الآخر؛ وذلك لجري المصدر على (اطمأنَّ) كقولهم الاطمئنان.

وقد نقله ابن جني محاولا إبطال حجته قائلا : " فإن قال أبو عمر: جرى المصدر على اطمأنّ يدل على أنه هو الأصل، وذلك قولهم الاطمئنان قيل: قولهم "الطأمنة" بإزاء قولك: الاطمئنان، فمصدر بمصدر " [٤]

هذا وقد وافق الجرمي بعض النحاة كابن عصفور والرضي، قال ابن عصفور : وهو الصحيح عندي لأنَّ أكثر تصريف الكلمة أتى عليه. فقالوا: اطمأنَّ ويَطمئنُّ ومُطمئنٌّ. كما قالوا: طأمَن يُطأمِنُ فهو مُطأمِنٌ، وقالوا: طُمأنِينة، ولم يقولوا "طُؤمَنِينة".[٥]

وقد ذهب بعضهم العكبري إلى أن (طمأن) و(طأمن) أصلان، حيث قال عند تعرضه لقوله تعالى {فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ } [٦] (اطْمَأْنَنْتُمْ) الْهَمْزَةُ أَصْلٌ، وَوَزْنُ الْكَلِمَةِ افْعَلَّ، وَالْمَصْدَرُ الطُّمَأْنِينَةُ عَلَى فُعَلِّيلَةٍ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: طَامَنَ رَأْسَهُ فَأَصْلٌ آخَرُ [٧]

همزة الممدود الأصلية في التثنية:

الأشهر بقاء همزة الممدود الأصلية في التثنية، فنقول في نحو (قراء ووضّاء) : قراءان ووضاءان. [٨]، وقد علل لذلك الشاطبي بقوله : "وإنما لم تقلب هذه الهمزة؛ لقوتها بالأصالة؛ وعدم انقلابها عن غيرها؛ لأن التغيير يأنس بالتغيير، فلما كانت أصلاً لم يلحقها تغيير تحصنت بذلك عن القلب، وهذا هو الأشهر فيها، والذى عليه كلام العرب)،

---

(١) الكتاب٤/ ٣٨١، وينظر: الكامل في اللغة والأدب ٢/ ١٨٩ والأصول في النحو ٣/ ٦٠، ٣٣٩، وتفسير القرطبي ٨/ ٣١٢.

(٢) الخصائص ٢/ ٧٦ و٧٧، وينظر : المحكم والمحيط الأعظم ٩ / ٢٦١، ولسان العرب ٢٦٨/١٣ (فصل الطاء المهملة) .

(٣) ينظر: الممتع الكبير في التصريف صـ ٣٩٢.

(٤) الخصائص ٧٧/٢، وينظر : الصحاح ٦/ ٢١٥٩ والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير (ط م ن) ٣٧٨/٢ .

(٥) الممتع الكبير صـ٣٩٢، وشرح السيرافي على الكتاب ٥/ ٥/ ٢٩٥ وشرح الرضي على الشافية ١/ ٢٢، ١٨٩/٤ .

(٦) سورة النساء آية : ١٠٣.

(٧) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٨٦ وينظر: إملاء ما من به به الرحمن ــ العكبري ١/ ١٩٣ والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢/ ٥٧٤.

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص٥٤٤.

ومع ذلك فقد أجازه بعضهم حملا على ما همزته منقلبة عن أصل نحو :كساء؛ وذلك استثقال الْهَمْز بَين الْأَلفَيْنِ ؛ لِأَن الْهمزَة من مخرج الْألف فَتَصِير كَأَنَّهَا ثَلَاث ألفات . [1]

وأما من أجاز قلبها واو فقد شبهها بهمزة (كساء) في كونهما أصليتين، وهو ظاهر كلام سيبويه في باب الإضافة إلى اسم، حيث قال: (وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف فالإبدال فيها جائز، كما كان فيما كان بدلاً من واو أو ياء، وهو فيها قبيح. وقد يجوز إذا كان أصلها الهمز مثل قراء ونحوه.) [2]

لكن المبرد يستبعد القلب، بقوله : فَإِن كَانَ الِاسْم ممدودا وَكَانَ منصرفا، وهمزته أَصْلِيَّة – فَهُوَ على هَذَا تَقول فِي تَثْنِيَة قراء: قراءان،... وَقد يكون قراوان على بعد"[3]

ويعلل لذلك في (باب جمع الأسماء المؤنثة بعلامة التأنيث) بِأَن الْهمزَة أصل وَلَيْسَت بمبدلة من شَيْء، وَالْأَصْل فِي هَذَا أجمع أَنه كل مَا كَانَ مذكرا من هَذَا الْبَاب فَالْوَجْه فِيهِ ثبات الْهمزَة فِي التَّثْنِيَة . [4]، والذي سوغ قلبها واو استثقالهم الهمزة بين ألفين ؛ لأن الهمزة من مخرج الألف، فتصير كأنها ثلاث ألفات . [5]

الزيادة في (أُوخيّ) :

الصرفيون على أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، فزيادة بعض الحروف قد تكون لغرض معنوي، كالدلالة على معنى جديد كما في ضارب، وقد تكون لغرض لفظي كإلحاق جورب بجعفر، أو قصدا للتفرقة بين الأصل والفرع، على ما يرى بعض النحاة، كزيادة الواو في (أُوخيّ) [6] مصغر (أخي)، وذلك للتفرقة بين المصغّر والمكبّر فِي قَوْلك: يَا أُخَيِّ، وَكَانَت الزِّيَادَة فِي التصغير، لِأَنَّهُ فرع على المكبر، وَالْفُرُوع أحمل للزِّيَادَة؛ وَلِأَنَّهُ قد يُغير لأجل التصغير، والتغيير يأنس بالتغيير. [7]، [7]، و أَكْثر أهل الْخط لَا يز يدونها، ؛ لِأَن التصغير فرع من التَّكْبِير وَلَيْسَ بِبِنَاء أُصَلِّي . [8] [8]

والأولى جواز زيادتها، لمناسبة الواو لضم أول المصغر، ولكن هذه الزيادة (في أُوخيّ) لا تطرد في قياس، فقد قال ابن مالك تعقيبا على زيادة الواو في بعض كلمات منها أوخي :"وهذا مما ينقاد اليه ولا يقاس عليه" [9] [9]

---

[1] ينظر: المقاصد الشافية٦/٤٤٧،٤٤٦ والتصريح بمضمون التوضيح ٢/٥٠٨.

[2] الكتاب٣/ ٣٥١،٣٥٢ .

[3] المقتضب ٣/ ٣٩.

[4] المرجع السابق ٤/ ٦، ٧.

[5] ينظر : شرح السيرافي على الكتاب ٤/١٤١.

[6] إذا وقعت الهمزة أولا كتبت على القِيَاس، فتكتب ألفا بأيّ حركة تحركت، من فتحة مثل: أحمد، وأيوب، أو ضمة نحو: أُخذ، وأُوحي، وأولئك أو كسرة نحو: إبراهيم، وإسماعيل، سواء في ذلك همزة القطع مثل: أكرم، وهمزة الوصل مثل: اتخذ، والهمزة الأصلية مثل: امريء، والهمزة الزائدة مثل: إشاح، وذلك لأن الهمزة المبتدأة لا تخفف أصلا من حيث إن التخفيف يقرّبها من الساكن، والساكن لا يقع أوّلا، فجعلت لذلك على صورة واحدة. ينظر :صبح الأعشى ٣/٢٠٥.

[7] ينظر: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء١/١٧٩ وأدب الكتاب للصولي صـ ٢٥١، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد صـ ٣٣٧، ٣٣٨ وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠/ ٥٣٢١، وهمع الهوامع ٣/ ٥١٨، ٥١٩ .

[8] صبح الأعشى في صناعة الإنشاء١/١٧٩واللباب في علل البناء والإعراب ٢/٨٤٤.

[9] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد صـ ٣٣٨.

الخاتمة

- وبعد فقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج منها :
- أن هذه العلة عبارة عن توجيه لفظي لبعض التغييرات، يؤتى بها لتسويغ قبولها، لا لإثبات قاعدة أو حكم نحوي، وذلك كما في كسر حرف المضارعة في غير فعِل، والنسب إلى فعْلة مما لامه ياء، وتحريك العين في نحو(قائم)، وحمل النصب على الجر في جمع المؤنث، والقلب المكاني في (اطمأن)، إلا ما ذهب إليه سيبويه من قياس حذف (ياء فعيلة) .
- قد تكون علة الإيناس سائغة في موضعها، وذلك كمذهب يونس في النسب إلى فَعلة وفِعلة مما لامه ياء، حيث أبدل من الكسرة المنوية فتحة أنسا بحذف التاء منه، فهذا وإن خالف القياس عند الخليل وسيبويه فهو مؤيد بالسماع، وقد تكون العلة غير سائغة، وذلك كما في بناء أي الموصولة، فالمضاف سبيله الإعراب، أما تعليل بنائها أنسا بحذف صدر صلتها مع كونها مضافة فغير مرض، وكذلك بناء (حيث) أنسا بإضافتها إلى الجمل .
- دائما ما توجد علة الايناس حيث توجد تغييرات تصاحب تغييرات أخرى، لوجود مناسبة أو تقارب بينها، من ثم شاع في تعبيراتهم أن (الحذفُ يُؤْنِسُ بالحذف)، والتغيير يُؤْنس بالتغيير، والمجاز يؤنس بالمجاز، والشذوذ يجرئ على الشذوذ، والحذف يجرئ على الحذف، قال السمين : "الحذفُ يُؤْنِسُ بالحذف، وهذه عبارة مستفيضة عند أهلِ هذه الصناعةِ يقولون: التغيير يُؤْنس بالتغيير .[1]
- غالبا ما يكون التعبير عن علة الإيناس بلفظ (جسّر)أو (جرّأ) في التغييرات التي شذت عن القياس كما في كسر حرف المضارعة في غير (فِعلة)، وإمالة (عرقا وضيقا)، ومثلها مما شذ عن القياس بغير لفظ (جسّر) كما في إمالة (الحجاج والعجاج) .
- كثيرا ما تتعلق هذه العلة بالأعلام ؛ وذلك لأن بابها التغيير، حيث غيروها بالنقل أو الحكاية أو النداء أو الترخيم أو النسب أو التصغير أو غيرها، وكثيرا ما كان ذلك يتعلق ببنية الكلمة، بدليل كثرته في الأبواب الصرفية عنها في الأبواب النحوية.

[1] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٦/ ٥٢٠.

مراجع البحث

- أدب الكاتب ــ أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المروري الدينوري ــ المكتبة التجارية – مصر الطبعة الرابعة، ١٩٦٣م تحقيق: محمد محيى الدين عبدالحميد .
- أدب الكتاب ــ أبو بكر محمد بن يحى الصولي (ت ٣٣٥هـ) نسخه وعنى بتصحيحه وتعليق حواشيه: محمد بهجة الأثري ونظر فيه علامة العراق: السيد محمود شكري الآلوسي ــ المطبعة السلفية – بمصر، المكتبة العربية – ببغداد ــ ١٣٤١ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسى. تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان . مراجعة د. رمضان عبد التواب ــ الأولى ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٨م ــ مطبعة المدني .
- أسرار العربية ــ عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ) ــ دار الأرقم بن أبي الأرقم ــ الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- الأشباه والنظائر في النحو ــ جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ ــ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٧م .
- الأصول في النحو ــ أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (٣١٦هـ) تحقيق ــ عبد الحسين الفتلي ــ مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- الأعلام ــ خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي هـ١٣٩٦هـ . دار العلم للملايين ــ الطبعة الخامسة عشر - أيار/مايو ٢٠٠٢ م.
- الاقتراح في أصول النحو ــ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح) ــ دار القلم، دمشق ــ الأولى، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م.
- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر ــ أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (ت ٧٧٩هـ) تحقيق: عبد الله حامد النمري ــ هي رسالة ماجستير - بكلية الشريعة جامعة أم القرى (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م) .
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ــ أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ٦١٦هـ تحقيق: إبراهيم عطوه عوض ــ المكتبة العلمية- لاهور ــ باكستان.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ــ البصريين والكوفيين ــ عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ) ــ المكتبة العصرية ــ الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف ــ محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ) تحقيق :محمد المهدي عبد الحي عمار سالم ــ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ــ الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

- إيضاح الوقف والابتداء ــ محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ) تحقيق :محيي الدين عبد الرحمن رمضان ــ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ــ ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
- البحر المحيط في التفسير أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق صدقي محمد جميل ــ دار الفكر - بيروت ــ ١٤٢٠ .
- التبيان في إعراب القرآن ــ أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت:٦١٦هـ) المحقق : علي محمد البجاوي الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ــ أبو حيان الأندلسي . تحقيق د حسن هنداوي ــ دار القلم دمشق .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ــ محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ) تحقيق :محمد كامل بركات ــ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ــ ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- التصريح بمضمون التوضيح ــ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (٩٠٥هـ) ــ دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان ــ الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد .محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني ــ تحقيق د . محمد بن عبد الرحمن المفدي ــ الأولى . ١٩٨٣م
- التعليقة على كتاب سيبويه ــ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق د. عوض بن حمد القوزي ــ الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- تفسير العز ابن عبدالسلام تفسير القرآن (وهو اختصار لتفسير الماوردي) ــ أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (ت ٦٦٠هـ) تحقيق د. عبد الله بن إبراهيم الوهبي ــ دار ابن حزم - بيروت ــ الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م
- تفسير القرطبي - لجامع لأحكام القرآن ــ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ــ دار الكتب المصرية - القاهرة ــ الثانية، ١٩٦٤ م.
- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ــ أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ) حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو ــ دار الكلم الطيب، بيروت ــ الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
- توجيه اللمع ــ أحمد بن الحسين بن الخباز ــ دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية ــ الطبعة الثانية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ــ أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ) تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الأولى ٢٠٠٨م.
- الجنى الداني في حروف المعاني أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل ــ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ــ الأولى ١٩٩٢م.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى : أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت١٢٠٦هـ) ــ دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ــ الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.
- الحجة للقراء السبعة : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت٣٧٧هـ) تحقيق بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق ــ دار المأمون للتراث – دمشق/بيروت ــ الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.
- خزانة الأدب وغاية الأرب ــ ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري (ت٨٣٧هـ) تحقيق عصام شقيو ــ دار ومكتبة الهلال–بيروت، دار البحار–بيروت ٢٠٠٤م.
- الخصائص ــ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ) ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ الرابعة.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ــ أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) تحقيق د. أحمد محمد الخراط ــ دار القلم، دمشق .
- ديوان الراعي النميري ــ تحقيق :راينهرت فايبرت ــ المعهد الألماني للأبحاث الشرقية. بيروت١٩٨٠م
- ديوان الزفيان السعدي الراجز ــ د. علي أرشيد المحاسنة ــ مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات المجلد الثامن ــ العدد الثاني ١٩٩٣م ــ
- رسالة الحدود ــ علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت٣٨٤هـ) تحقيق :إبراهيم السامرائي ــ دار الفكر – عمان.
- رسالة منازل الحروف ــ علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت٣٨٤هـ) تحقيق :إبراهيم السامرائي ــ دار الفكر – عمان.
- رسالتان في اللغة ــ أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني ــ تحقيق: إبراهيم السامرائي ــ دار الفكر للنشر والتوزيع – عمان، ١٩٨٤م

- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام ــ أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ) تحقيق :عمر عبد السلام السلامي ــ دار إحياء التراث العربي، بيروت ــ الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- شرح ابن الناظم ــ بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود ــ دار الكتب العلمية ــ الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ــ ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت : ٧٦٩هـ)المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر : دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.
- شرح أبيات سيبويه للسيرافي ــ يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (تـ ٣٨٥هـ) تحقيق د. محمد علي الريح هاشم راجعه: طه عبد الرءوف سعد ــ مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة –مصر ــ ١٣٩٤ هـ -١٩٧٤م.
- شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ــ علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (تـ ٩٠٠هـ) ــ دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ــ الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ
- شرح التسهيل ــ جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك. تحقيق د.عبد الرحمن السيد، ود.محمد بدوي المختون ــ هجر للطباعة والنشر ــ القاهرة . الأولى ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) ــ محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين ــ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية ــ الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- شرح التصريف ــ أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢هـ) تحقيق :د. إبراهيم بن سليمان البعيمي ــ مكتبة الرشد ــ الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- شرح التعريف بضروري التصريف ــ ابن إيّاز (ت ٦٨١ هـ) تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ. د. هادي نهر - أ. د. هلال ناجي المحامي ــ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن ــ الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ــ الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ ــ تحقيق د. يوسف حسن عمر ــ ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م ــ جامعة قار يونس – ليبيا .
- شرح الكافية الشافية ــ محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ) تحقيق د عبد المنعم أحمد هريدي ــ جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ــ الطبعة الأولى.

- شرح المفصل ــ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) ــ إدارة الطباعة المنيرية ــ مصر .
- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي (ت ٦٧٢ هـ) ــ أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧ هـ) تحقيق د. عبد الحميد هنداوي ــ المكتبة العصرية، بيروت – لبنان ــ ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥ .
- شرح شافية ابن الحاجب – محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت٦٨٦هـ) تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف و محمد محيى الدين عبد الحميد – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٩٧٥ م.
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر ــ محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين النُّوَيْري (ت ٨٥٧هـ) ــ دار الكتب العلمية – بيروت تقديم وتحقيق د.مجدي محمد سرور سعد باسلوم ــ الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م
- شرح كتاب الحدود في النحو ــ عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (٨٩٩ – ٩٧٢ هـ) تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري ــ مكتبة وهبة – القاهرة ــ الثانية، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م
- شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى . تحقيق د. رمضان عبد التواب . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م.
- شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي جمع مطاع الطرابيشي . مطبوعات مجمع الغة العربية بدمشق ١٩٨٥م الطبعة الثانية.
- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ــ أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي ثم القاهري (ت ٨٢١هـ) ــ دار الكتب العلمية، بيروت
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ــ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ــ دار العلم للملايين – بيروت ــ الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب ٥٠) ــ محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت ٣٧٩هـ) ــ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ــ الثانية ــ دار المعارف.
- العباب الزاخر واللباب الفاخر ــ رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني الحنفي (ت ٦٥٠هـ) . تحقيق د. فير محمد حسن . المجمع العلمي العراقي . الأولى ١٩٧٨م .
- علل النحو ــ محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق (٣٨١هـ) تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش ــ مكتبة الرشد – الرياض / السعودية ــ الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م
- عمدة الكتاب أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت٣٣٨هـ) تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي ــ دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر ــ الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م

- الفصيح ــ أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (ت ٢٩١هـ) تحقيق ودراسة د.عاطف مدكور ــ دار المعارف – القاهرة .
- الكامل في اللغة والأدب ــ محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت ٢٨٥هـ) تحقيق :محمد أبو الفضل إبراهيم ــ دار الفكر العربي – القاهرة ــ الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.
- الكتاب ــ عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (١٨٠هـ) تحقيق ــ عبد السلام محمد هارون ــ مكتبة الخانجي، القاهرة ــ الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م
- كتاب السبعة في القراءات ــ أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ) تحقيق :شوقي ضيف ــ دار المعارف – مصر ــ الثانية، ١٤٠٠هـ .
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ــ محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (تـ بعد ١١٥٨هـ) تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم تحقيق: د. علي دحروج نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني ــ مكتبة لبنان ناشرون – بيروت ــ الأولى – ١٩٩٦م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ــ أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ) تحقيق: عبد الرزاق المهدي ــ دار إحياء التراث العربي – بيروت .
- الكناش في فني النحو والصرف ــ أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت ٧٣٢ هـ) دراسة وتحقيق د.رياض بن حسن الخوام ـــ المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ٢٠٠٠ م.
- اللامات ــ عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت٣٣٧هـ) تحقيق :مازن المبارك ــ دار الفكر – دمشق ــ الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
- اللباب ــ أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت٦١٦هـ) تحقيق د. عبد الإله النبهان ــ دار الفكر – دمشق ــ الأولى، ١٩٩٥م.
- لسان العرب ــ محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (٧١١هـ) ــ دار صادر – بيروت ــ الثالثة -١٤١٤هـ .
- اللمع في العربية ــ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) تحقيق فائز فارس ــ دار الكتب الثقافية – الكويت.
- المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة ــ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) تحقيق. مروان العطية، شيخ الزايد ــ دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ــ الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- المخصص ــ أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق :خليل إبراهم جفال ــ دار إحياء التراث العربي – بيروت ــ الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م .

- المرتجل في شرح الجمل ــ أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢ – ٥٦٧ هـ) تحقيق ودراسة: علي حيدر ــ دمشق، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م .
- المسائل الحلبيات ــ أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ) تحقيق :د. حسن هنداوي ــ دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ــ الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- مسند أحمد بن حنبل . ــ أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)تحقيق أحمد محمد شاكر ــ دار الحديث – القاهرة ــ الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.
- المصباح المنير ــ أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠هـ) ــ المكتبة العلمية – بيروت.
- معاني القرآن ــ أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (٢٠٧هـ)تحقيق ــ أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ــ دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ــ الأولى
- معجم ديوان الأدب ــ أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت ٣٥٠هـ) تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس ــ مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة ــ ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ــ عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ) ــ تحقيق د. مازن المبارك/محمد علي حمد الله ــ دار الفكر – دمشق ــ السادسة، ١٩٨٥م.
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير ــ أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ) ــ دار إحياء التراث العربي – بيروت ــ الثالثة – ١٤٢٠ هـ.
- مفتاح العلوم ــ يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت ٦٢٦هـ) تحقيق. نعيم زرزور ــ دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان ــ الثانية، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ــ أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠ هـ) تحقيق :مجموعة محققين ــ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة ــ الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى) ــ بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (٨٥٥ هـ) تحقيق: د. علي محمد فاخر، وآخرين ــ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية ــ الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م
- المقتضب ــ محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ)تحقيق ــ محمد عبد الخالق عضيمة ــ عالم الكتب – بيروت.

- الممتع الكبير في التصريف ــ علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعــروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هــ) ــ مكتبة لبنان ــ الأولى ١٩٩٦م .
- المنتخب الأكمل على كتاب الجمل لمحمد بن أحمد بن عبد الله الاشبيلي الشهير بالخفاف . تحقيق أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الله . رسالة دكتوراة .جامعة ام القرى١٤١٢هــ ١٩٩١م.
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ــ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (تــ ٣٩٢هــ) ــدار إحياء التراث القديم ــ الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هــ – أغسطس سنة ١٩٥٤م.
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ــ محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت بعد ١١٥٨هــ) . تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم .تحقيق: د. علي دحروج . نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي . مكتبة لبنان ناشرون – بيروت . الأولى – ١٩٩٦م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ــ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـــ) تحقيق ــ عبد الحميد هنداوي ــ المكتبة التوفيقية – مصر

فهرس الموضوعات

م		
	مقدمـــــــــــــه	٣١٢
١.	تمهيد: الإيناس والتعليل النحوي	٣١٤
٢.	المبحث الأول: الإيناس بالخروج عن القياس	٣١٩
٣.	بناء أي الموصولة	٣٢٠
٤.	بناء حيث	٣٢١
٥.	أجدّك لا تفعل كذا	٣٢١
٦.	رفع الحال خبرا عن أفعل	٣٢٢
٧.	الزيادة في(تفعيل)	٣٢٤
٨.	كسر حرف المضارعة في غير فعِل	٣٢٥
٩.	النسب إلى فعْلة مما لامه ياء	٣٢٦
١٠.	إمالة (عرقا وضيقا)	٣٢٧
١١.	المبحث الثاني : الإيناس بكثرة الاستعمال	٣٢٨
١٢.	(اصمت) علما	٣٢٩
١٣.	إتباع حركة المنادى المبني لحركة (ابن)	٣٣١
١٤.	قطع همزة اسم(الله) في النداء	٣٣٢
١٥.	ترخيم نحو(ثبة) في النداء	٣٣٤
١٦.	حكاية العلم	٣٣٥
١٧.	إمالة الحجاج والعجاج	٣٣٦
١٨.	المبحث الثالث : الإيناس بطلب التخفيف	٣٣٧
١٩.	جمع جيّئ	٣٣٨
٢٠.	حذف ياء فعيلة وفُعيلة في النسب	٣٣٩
٢١.	تحريك العين في نحو(قائم)	٣٤٠
٢٢.	المحذوف من سَيْد ونحوه	٣٤١
٢٣.	الحذف في(نبغ)	٣٤٣
٢٤.	المبحث الرابع : الإيناس بإثبات الأصالة والفرعية	٣٤٥
٢٥.	حمل النصب على الجر في جمع المؤنث	٣٤٥
٢٦.	القلب المكاني في (اطمأن)	٣٤٦
٢٧.	همزة الممدود الأصلية في التثنية	٣٤٧

.٢٨	الزيادة في (أوخي) .	٣٤٨
.٢٩	الخاتمـــــــــــــــة	٣٤٩
.٣٠	مراجع البحث	٣٥٠
.٣١	فهرس الموضوعات.	٣٥٨